جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

النظام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون أعمال

إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذ :

- مسعودة بكاري — جعفر عرارم
- وناسة قعيد

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. زرقيني راضية	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
د. جعفر عرارم	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفًا ومقررا
د. عماري سناء	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023 م

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ٤٤ ﴾[الإسراء 44]

شكرا وعرفانا

قد تغيبت اللغة وتوارى حيث يكون رد الجميل لعظام النفوس وأصحاب الفضائل والشيم كأدب الدكتور المحترم، "جعفر عرارم" والدكتور الفاضل "الصادق جراية" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته الشديدة وأعطانا من وقته الثمين ، ولم يبخل علينا بأي معلومة صغيرة كانت أو كبيرة رغم انشغالاته الكثيرة .

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذه الرسالة من كافة أخواتي في الله وأساتذتنا المحترمين وبالأخص الدكتور "بشير دريدي" إضافة إلى الموظفين في المكتبة الجامعية بالوادي وبالأخص هيام حساني فجزاهم الله عنا وعن جميع المسلمين وعن العلم وطلابه خيرا .

دون أن ننسى التقدم بجزيل الشكر للجنة التقييم الموقرة .

وفي الأخير ارجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعاً يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

الإهداء

عندما نبحث عن كلمات شكر وتقدير لشخص ما فإن أجمل عبارات الشكر والتقدير تسبق حروفنا وتنمي بسطورنا معبرة عن صدق المعاني نابعة من القلب.

أهدي ثمرة مجهودي إلى زوجي أكثر داعم لدراستي أحمادي محمد الشريف .

إلى نبع الحنان والمحبة أمي الغالية وإلى أخواني سندي في هذه الدنيا وبالأخص أختي الصغيرة هاجر.

وأتقدم بالشكر إلى حماتي سالمي صفية التي قدمت لي الكثير من الدعم

وإلى مهجة قلبي أبنائي بالقاسم واسلام وابنتي مريم حفظهم لي الله.

والى صديقاتي وبالأخص مسعودة

وإلى من أحظى بمحبتهم وتقديرهم.

تصدير وفاسة

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطاءك أنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا أملك أغلى منها والى الحبيب المصطفى فاللهم ارزقنا حبه ولقائه فالجنان مع الملائكة ولأطهار الرسل ونبيين فاللهم صلى وسلم وبارك عليهم.

إلى مهجة قلبي ومنهل دعمي تاج راسي وسراجي في الليالي المظلمة جدتي مسعودة ڤـبي

و إلى التي لم أجد كلمة توفي حقها إلى منبع المواصلة وتحدي الصعاب من وقفت إلى جانبي في السراء والضراء إلى أحلى وأغلى أم في الكون دليلة، إلى والدي الكريم الذي كان له الفضل في إنجاز هذا العمل الطاهر بكاري.

إلى اللذين علموني أن الحياة كفاح ونضال وشملوني بالعطف والحنان إلى الأعمدة التي أضل ارتكز عليها أخواتي وأخص بالذكر: محمد الحبيب أحمد، سايح، عاطف، محمود، مريم غنية ونجوى وأمينة وهناء سيرين ثورية، نسرين.

وإلى أبناء أخي محمد العيد، فاطمة الزهراء، جود وحياة

والى صديقاتي زينب، أمينة، رميسة، إيمان، وبثينة وناسة.

إلى كل النفوس الطيبة التي وقفت إلى جانبي عبر مشوار بحثي المتواضع إلى كل أقاربي والاصدقاء والاحباب.

مسعودة بكاري

مقدمة

يكتسي عنصر التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء أهمية بالغة، كما أكدت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات هذه التنمية وأحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة خاصة في السنوات الأخيرة، لما لها من دور مهم في تعزيز الاستثمار، ومصدر لتوفير مناصب الشغل وتحقيق القيمة المضافة، وكذلك خلق الثروة، وبالتالي نجد العديد من الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو تشجع عمل هذه المؤسسات.

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك نظرا لسهولة انتشارها في قطاعات هامة، حيث أنها تعتبر مبدأ لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل وهذا ما يجعل العالم في ظل المتغيرات الحالية يتجه بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران أهمية ومكانة هذا القطاع.

بالرغم من الأهمية التي أولتها الجزائر لهذا القطاع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه مازال قطاعاً هشاً يواجه العديد من الصعاب والعراقيل جعلته غير قادر على تحقيق الاهداف المنتظرة مما جعلها تتوجه نحو ترقية و تطوير هذه المؤسسات من خلال مختلف أليات الدعم والامتيازات التي منحتها لها.

الإشكالية:

ما مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف نظمها المشرع الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

ولإثراء هذا الموضوع والإلمام بمختلف الجوانب الأساسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف عرف وصنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أهمية الموضوع:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة.
- تطوير الاقتصاد وتفعيله في جميع المجالات .
- ترقية وتقوية روح المبادرة الفردية والجماعية في النشاط الاقتصادي.

أهداف ودراسة الموضوع :

- توضيح بعض الإشكاليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينهما إشكالية التعريف ومعايير التصنيف.

- معرفة الأهمية التي تكسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضـوع :

أ/ الأسباب الذاتية:

الرغبة في تناول مثل هذه المواضيع لأنها تدخل في صميم تخصصنا وهو ماستر قانون أعمال، كما يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المتجددة التي تفرض علينا دائما مواكبتها.

ب/ الأسباب الموضوعية:

هناك عدة أسباب ذات طابع موضوعي نذكر منها:

1- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل بديلا استراتيجيا لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية .
2- التعمق في مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بغرض التعرف عليها، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها.
3- تزامن هذا البحث مع التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية التي تشجيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المنهج :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بشكل أساسي وذلك من خلال تناول مفهومي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية، و دور المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

جيلاني خديجة، بطيب فوزية ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة: نيل شهادة ماستر جامعة تيارت ، 2018-2019 .

ولقد تناولت هذه الدراسة الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطور هذه المؤسسات وأشكالها ونقاط القوة والضعف لها وكذلك ماهية التمية الاقتصادية تضمنت دراسة تحليلية لأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية .

الدراسة الثانية:

خياري ميرة: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية " حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007, 2008.

لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الاشكاليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة وكذا بعض الصعوبات والمشاكل التي تحقق نشاط وتطور المؤسسات وتوصلت هذه الدراية إلى مختلف السبل المتاحة لدعم هذا القطاع وعوامل نجاحه ما ميز عن دراستنا ان وان صح القول تطرقت الى التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهومه واستراتيجيته.

الدراسة الثالثة:

خباش وليد، فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار في الجزائر مذكرة نيل شهادة الماستر جامعة البويرة 2018/ 2019

ولقد تضمنت كل من الاطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذلك مساهمة هذه المؤسسات في دعم الاستثمار وهذا ما ميز الدراسة.

محتويات الدراسة:

و لأجل الإجابة على هذه التساؤلات قسمنا الدراسة إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول النظام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية .

أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وأهم العراقيل والصعوبات التي تتوجها.

صعوبات الدراسة:

إن من أهم الصعوبات التي واجهتنا باعتبار أننا باحثين في المجال القانوني هو قلة المراجع والكتب القانونية في هذا الموضوع.

الفصل الاول:

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشروعات ذات الأهمية البالغة والكبيرة سواء على المستوى القانوني أو الاقتصادي وكذلك على المستوى الاجتماعي وهذا ما يؤدي إلى كثرة انتشار ما حول العالم ومختلف الدول من خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على الإطار القانوني والمفاهيمي لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية، وسنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية .

ونتناول في هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول: مفهوم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من المكانة الهامة والبالغة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الأساسي والكبير في عملية التنمية وتطور الاقتصاد إلا أن تعريفها لازال يحيط به بعض الغموض حيث اختلف كل من الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه كل الأطراف والجهات في دول العالم ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التعرف على أهم التعريفات والخصائص والاهداف وأهمية وأشكال ووظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التعريفات ومن أهمها:

الفرع الأول: أهم التعريفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم تسجيل غياب مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن إجراءات توظيف المؤسسات وتحديد أنشطتها، والقوانين المتعلقة برقم الأعمال وعدد العمال

تعد كافية لرسم الحدود الفاصلة بين أنواع المؤسسات ويمكن إبراز أهم التعاريف الواردة في هذا الشأن كما يلي: [1]

أولا: حسب دول العالم:

لقد قامت العديد من الدول بإعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

1- تعريف البنك الدولي:

ميز البنك الدولي ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وقد حددت خلال مجموعة من الشروط تتعلق برقم الأعمال وإجمالي الأموال وعدد العمال وحيث يتم تلخيصها كما يلي :

المؤسسة المصغرة: أقل من 10 عدد العمال ورقم الأعمال أقل من 100 ألف دولار

المؤسسة الصغيرة: أقل من 50 عدد العمال أما رقم الأعمال أقل من 3 مليون دولار. المؤسسة المتوسطة: أقل من 30 عند العمال أما رقم الأعمال أقل من 15 مليون دولار [2]

[1] سارة عدوان، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2015/ 2016، ص 9،

[2] خباش وليد، **فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، 2018، 2019، ص 25.

6- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون 1953 فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يتم الامتلاك والادارة فيها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وتم تحديد مفهومها بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين:

- المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة من 1إلى 55 مليون كرقم أعمال .
- المؤسسات التجارية بالجملة من 5 إلى 15 ، 5 مليون كرقم أعمال.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عاملا على الأقل.[1]

7- تعريف الاتحاد الأوروبـــي :

يعرف الاتحاد الأوروبي مثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني تمارس نشاطاً اقتصاديا ، تتشغل على الأكثر شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها مليون يورو أو مجموع ميزانيتها مليون يورو .

ثانيا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وبالرغم من تعدد التعريفات التي منحتها الدول لهذه المؤسسات نجد أن التشريع الجزائري قد عرفها وفق للقوانين التالية:

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون 01-18.[2]

[1] جيلاني خديجة، بطيب فوزية ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2018-2019 ، ص 20.

[2] القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية عدد 77.

في سنة 1994 أنشئت وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ترقيتها، وفي سنة 2001 تم إصدار القانون التوجيهي رقم 01-18الذي يتضمن الاطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل التدابير الخاصة بتطويرها، بحيث يعتبر أول تجسيد تشريعي في نطاق إنشاء وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الاجراءات والأليات الخاصة بالقانون 01-18:

- إنعاش النمو الاقتصادي.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور التكنولوجي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- كما نص القانون قم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات على إنشاء عدة أجهزة لتنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تفعيل وتطوير القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المؤسسات ومن أهمها:
  - مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - مراكز التسهيل.
  - صندوق ضمان القروض (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المجلس الوطني لترقية المناولة. [1]

وبالرغم من جميع الآليات والاجراءات التي جاء بها القانون ومختلف المراسيم التنفيذية المتعلقة به وفي ظل الوضع الذي تمر به الدولة الجزائرية ورغبتها في تحقيق نمو اقتصادي بعيد عن التبعية النفطية، مما استلزم مراجعة القانون السابق الذكر من أجل اعادة انهاض المؤسسات المتعثرة وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة اللذين وجدوا أنفسهم أمام حالة فشل وافلاس نتيجة لعدة تحديات وعراقيل، ومن أجل هذه الأسباب تم إصدار قانون جديد رقم 17-02 يتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم فيه تحديد تعريف وتصنيف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون 17-02: [3]

- عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى القانون 17-02 بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية.
- تقوم بتشغيل واحد(1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أولا يفوق مجموع الحصيلة السنوية لها 01 مليار دينار جزائري.
- يشترط فيها استوفاء معيار الاستقلالية 25 بالمئة من رأس مالها على الأكثر مملوك من طرف مؤسسة أو مؤسسات أخرى.

[1] إقلولي وولد رابح صافية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين قانوني 01-18 و17-02** ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو ، 28 نوفمبر 2019، ص 40،

[2] إقلولي وولد رابح صافية، **المرجع السابق**، ص 41.

[3] قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 02.

بالمقارنة مع التعريف الوارد في المادة 04 من القانون السابق رقم 01-18 يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذلك بالزيادة عما كان سابقا بالضعف وهذا راجع أساسا إلى ضرورة تحسين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.

ولقد جاء القانون الجديد بتحديد المقصود بما ورج في التعريف أعلاه كما يلي:

الأشخاص المستخدمون: هم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل.

الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة 12 شهر,

المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة. [1]

[1]بوحالة الطيب، ، بن يكن عبد المجيد ، **النظام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، المجلد الرابع، العدد الرابع، السنة 2019، ص، ص، 252، 253.

ويجدر الاشارة لأخذ المشروع الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه التعاريف المختلفة والمتقاربة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تكتسب العديد من الخصائص أهمها:

1. المرونة في العمل نتيجة اعتمادها على تقنيات بسيطة وخفض التكاليف غير المباشرة مما يساعدها على التكيف السريع مع المستجدات .
2. الكفاءة والفعالية وهي تتميز بتوافر الظروف التي تسمح لها بتحقيق الكفاءة الفاعلية بدرجات أعلى بكثر مما يمكن المؤسسات الكبيرة الوصول إلى هذه الكفاءة.
3. جودة الإنتاج: نتيجة لتخصص هذه المؤسسات الدافع الذي أدى بها إلى تقديم منتجات بمواصفات وجودة عالية.
4. سهولة التأسيس: فهي لا تحتاج رؤوس أموال كبيرة وإنما تعتمد على مدخرات الأفراد وكذلك لا تحتاج إلى قروض ضخمة

5. سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التحديدية في مختلف القطاعات الإنتاجية نظرا الصغر حجم الاستثمارات فيها[1]

6. انخفاض رأس المال تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الاستثناء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

7. مساهمتها في التنمية الإقليمية في جميع المناطق.

8. الارتباط الوثيق بين العملاء فهذه المؤسسات تتميز بالاتصال المباشر مع عملائها وهذا الارتباط نجم عنه مزايا منها:

- أن الغرض الأول والأساسي من وجود المنشأة هو خدمة عملائها
- سهولة وبساطة التنظيم ويظهر لك في التحديد الدقيق للمسؤوليات والتوزيع المناسب للمهام

9. القابلية للتجديد والابتكار، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوافر على قدرة عالية من حيث تجديد وابتكار الأساليب بما يحقق رضا العملاء ومن ثمة

[1] خباش وليد، **المرجع السابق** ، ص 31

فهي تقيم بالجودة والتفوق في مجالات العمل ، كذلك الاستفادة من تجارب الأخرين وذلك بتكرار التجارب الناجحة[1]

10. سهولة الدخول والخروج من السوق بسبب قلة نسبة أصولها الثانية مقارنة مع ممتلكاتها وأصولها فضلا عن زيادة نسبة رأس مالها إلى مجموع خصومها

11. القدرة على تلبية حاجيات العديد من المستهلكين وفي مناطق متعددة، بالإضافة إلى نقص تكاليف الإدارة والمصاريف العمومية وكذلك كل التكاليف الثابتة وبالتالي البيع بأسعار منخفضة وإغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات.

12. ارتفاع معدلات دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال حيث يمكن التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر.[2]

إن هذه الخصائص والتعريفات السابقة الذكر يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية بالغة وتسعى لتحقيق أهداف مختلفة التي سوف نتطرق له في المطلب التالي.

[1] خباش وليد، **المرجع السابق** ، ص 32.

[2] خباش وليد، **المرجع السابق** ، ص 32.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية ووظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الاول: الاهداف والاهمية

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي بها القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبذلك أصبح يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

– ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية استخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛ لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص نسبة البطالة.

– المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة.

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد توصلت دراسة أجريت على مؤسسة اقتصادية عمومية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغير يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق .

– تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قدرا على التحكم في الأسعار.

– يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البذور الأساسية للمؤسسات الكبرى[1]

– انشاء هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المتحلية والأجنبية . الخامس عشر وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فما يلي:

– استيعاب الأفراد ذوي الخبرة القليلة وكذلك الذين لم تكن لهم فرصة العمل في المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف خبرتهم الميدانية – امتلاك القدرة على التأقلم مع التقلبات الاقتصادية نتيجة امتلاكها مرونة عالية في التفاعل مع متغيرات المحيط الخارجي لنسبة له.

– المساهمة في نشاط مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية فهي تعمل لتعاون مع المؤسسات الكبيرة مما جعلها تطور فعاليتها أكثر فأكثر في النشاط الصناعي.

– القدرة على العمل في معظم المناطق الجغرافية حتى في الأرف والتجمعات العمرانية الجديدة أو المعزولة نوعا ما. [2]

[1] بوسالم بويكر وآخرون ، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المقاولاتية في الجزائر** ، أبحاث اقتصادية معاصرة ، العدد01، السنة2018، ص 67.

[2]بوسالم بويكر وآخرون ، **المرجع السابق، ص** 68.

الفرع الثاني: وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالعديد من الوظائف ومن بينها:

- الوظيفة التقنية تتمثل في الإنتاج والتصنيع والتحويل.
- وظيفة البحث والتنمية.
- وظيفة التمويل وتشمل المحاسبة التحليلية والإحصاء.
- وظيفة تسيير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمنتوجات المتنافسة.
- وظيفة الموارد البشرية كالتكوين والتدريب.
- العلاقة على الهيئات الحكومية بواسطة القوانين والتنظيمات .
- وظيفة مراقبة التسيير.
- وظيفة التسويق ودراسة السوق وسلوك المستهلك. [1]

لا شك أن هذه الأهمية والأهداف التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى وجود أشكال مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سوف يتم ذكرها في المطلب التالي .

[1] جيلالي خديجة وبطيب فوزية، **المرجع السابق**، ص 16.

المطلب الثالث: أشكال ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدد أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نذكر منها:

الفرع الاول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف ومن أشكالها نذكر ما يلي:

1-تصنيفها حسب القانون التجاري:

يمكن تصنيفها حسب القانون التجاري إلى ما يلي:

شركة الأموال : [1]

هي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي، ولا تهتم بالاعتبار الشخصي للشريك، إن قيام شركة الأموال على الاعتبار المالي يجعلها نقيض شركة الأشخاص التي تعطي الأهمية للشخص الشريك، وتضم ما يلي:

- **شركة المساهمة** شركة يتم فيها قسمة رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ويسال كل شريك عن ديون الشركة بمقدار مساهمته في رأس مالها؛
- **شركة التوصية بالأسهم** : هي عبارة عن شركة تضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين وشركة مساهمة بالنسبة للشركاء حملة الأسهم.
- **الشركة ذات الطبيعة المختلطة** وأما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فهي مزيج من شركات الأشخاص وشركات الأموال؛

[1] قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، **واقع المؤسسات الصغيرة والناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية**، مجلة البناء الاقتصادي ، جامعة الجلفة، العدد الثاني، السنة، 2018، ص 56.

2- تصنيفها حسب طبيعة الإنتاج: يتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة كما يلي:

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية** نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية أهمها المنتجات الغذائية ومنتجات الجلود والأحذية والنسيج وتحويل المنتجات الفلاحية.
- **مؤسسات إنتاج السلع الوسطية** وهذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسطية والتحويلية مثل تحويل المعادن وصناعة مواد البناء.
- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي قد لا يتماش مع إمكانيات اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال.
- **شركات الأشخاص:** [1] تقوم شركات الأشخاص في تكوينها على شخصية شركائها نظرا للتعارف القائم بينهم والثقة التي تربط بعضهم بعض، وتربطهم عادة رابطة القرابة أو رابطة امتهان الأعمال التجارية، فتقوم على الاعتبار الشخصي لذلك أطلق عليها شركة الأشخاص وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي:

☜ **شركة التضامن:** في هذا النوع من الشركات يسال الشركاء جميع عن ديون الشركة، بمعنى أخر أن ذمته المالية غير مستقلة عن الذمة المالية للشركة؛

☜ **شركة المحاصة:** وهي شركة معدومة الشخصية المعنوية ولليس لها اسم خاص بها أو موطن أو جنسية كما ليس لها رأس مال، فهي عقد لا ينشى عنه شخص معنوي ويترتب عليه حقوق والتزامات فيما بين الشركاء دون أن تظهر الشركة للغير كشخص معنوي، وهي شركة تعتبر تجارية أو مدنية تبعا للغرض الذي قامت الشركة لأجله.

[1] قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، المرجع السابق، ص 55.

☜ **شركة التوصية البسيطة:** وتتضمن نوعين من الشركاء وهم الشركاء المتضامنين ويسال كل منهم عن دوين الشركة مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة كما هو الحال بالنسبة للشركاء جميع في شركة التضامن، والشركاء الموصون يسال كل واحد منهم عن ديون الشركة بقدر حصته في رأس مالها.

2-**تصنيفها على أساس أسلوب تنظيم العمل** تترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث تفرق بين نوعين من المؤسسات.

- **المؤسسات الغير مصنعيه:** يجمع هذا النوع من المؤسسات بين النظام العائلي والنظام الحرفي إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبق يحتفظ بأهميته في الاقتصاديات الحديثة
- **المؤسسات المصنعية:** يجع هذا الصنف كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة ويتميز.
- **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارية:** وهي التي تقوم بعملية شراء للسلع ثم تقوم ببيعها أو تعبئتها وتغليفها ثم بيعها بهدف الحصول على ربح.

3-تصنيفها على أساس توجهها [1]: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوجه إلى:

- **المؤسسات العائلية:** تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها المنزل، وتستخدم في العمل الأيادي العاملة العائلية ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة.
- **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطع لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري.
- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع

[1] قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، المرجع السابق، ص 55.

في استخدام رأس المال الثابت ، ومن ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى .[1]

الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على معايير عديدة مما يجعلها تأخذ اشكال مختلفة سنستعرض اهمها في ما يلي:

أولا: المعايير النوعية: [2]

فيما يلي أهم المعايير النوعية:

1-**معيار محدودية السوق:** تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، حيث أن سيطرة هذه المؤسسات على السوق محدودة لصغر حجمها.

2-**معيار طبيعة النشاط:** إن طبيعة النشاط الممارس هو الذي قد يحدد حجم المؤسسة، فبعض أنواع الصناعات الخفيفة لا يتطلب حجمًا كبيرًا من رؤوس الأموال، ولا عددًا كبيرًا من اليد العاملة، كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكف يسير عملها ورشّة صغيرة، كما توجد صناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة وآلات ومعدات استثمارية ضخمة كما هو الحال في صناعات السيارات و الصناعات البترولية .

[1] قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، **المرجع السابق، ص 57.**

[2] قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، المرجع السابق، ص53.

3-**معيار المسؤولية والملكية :** [1]

من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص، والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية؛ ولهذا فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتق مالكها مباشرة وحده، وهو الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات، وتنظيم العمل، وكذلك التسويق، والتوظيف، وتمويل المؤسسة.

4-**المعيار التنظيمي:** تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة
- قلة مالكي رأس المال
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة واحدة
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية
- المحلية إلى حد كبير.

5-**المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد.

[1] [1] قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، المرجع السابق، ص53.

ثانيا: المعايير الكمية فيما يلي أهم المعاير الكمية: معيار حجم العمالة:[1]

يعد من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لما يتميز به من سهولة في القياس والثبات النسبي خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول حيث يتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة

1-معيار العمالة ورأس المال معيار مزدوج

يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخدامًا لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم الاعتماد على كل من العاملين ورأس المال، والجمع بينهما يقلل من الانتقادات

2-**معايير رأس المال المستثمر :**

يعتبر احد أهم المعايير المستخدمة للتمييز بين الصناعات الكبيرة والصغيرة بحيث إذا كان رأس المال المستثمر كبير عدت المؤسسة كبيرة والعكس مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة .[2]

إن تعدد الأشكال والوظائف لهذه المؤسسات يحوي إلى توفر عدة معايير وآليات دعم ومصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سوف نتعرف عليها من المبحث الموالي.

[1] قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

[2]قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، **المرجع السابق** ، ص، ص، 53، 54.

المبحث الثاني: مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتشجيع إنشائها يعد من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدولة بشكل عام الدول النامية بشكل خاص ، وهذا بالرغم ن اختلاف معايير تصنيف هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى حسب إمكانياتها ، ونظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات قامت السلطات العمومية الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والاليات لدعم وتمويل هذه المؤسسات ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى معايير تصنيف ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم آليات دعم وتمويل هذه المؤسسات.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتمد المؤسسات من أجل تغطية احتياجاتها من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الاستمرارية على مصادر عديدة يمكن تصنيفها إلى ما يلي

الفرع الأول: مصادر التمويل قصير الأجل

تمثل الخصوم المتداولة مصادر التمويل قصيرة الأجل للمشروع، وفي غالب الأمر يستخدم التمويل قصيرا لأجل من أجل تمويل احتياجات المشروع من الأصول المتداولة وأهم مصادره ما يلي:

1-الائتمان التجاري:

"يعرف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير شراء البضائع لغرض إعادة بيعها" ، ويحتاج المشتري إلى

الائتمان التجاري، عندما لا يغطي رأسمالها لعامل الحاجات الجارية، وعدم مقدرته في الحصول على القروض المصرفية . ويتخذ الائتمان التجاري عدة أشكال نذكر منها:[1]

الكمبيالة:

تعرف على أنها أداة ائتمان تجاري لها قيمة معينة وتاريخ استحقاق معين، ويستطيع حاملها أن يقوم بخصمها قبل موعد الاستحقاق في البنوك التجارية.

أما ثانيا فعدم إمكانية المنشآت الصغيرة والحديثة في الحصول على وكذلك عدم مقدرتها على تقديم ضمانات، فتلجأ إلى الائتمان التجاري من الموردين الذين هدفهم هو تسويق مقدر بضائعهم، إضافة إلى مبرر اليسر والسهولة حيث أن الائتمان التجاري لا يشترط إجراء تقديم الطلبات ودراسة المركز المالي وتقديم الضمانات.

السحب :

هو طلب يوجهه البائع للمشتري بدفع ثمن البضاعة ، وقد تكون سحب بالاطلاع يستحق بمجرد رؤية المشتري له، ويكون سحبا زمنيا يستحق بعد فترة محددة من تاريخ رؤية المشتري له

الحساب الجاري :

هو أكثر الأشكال استعمالا، حيث يفتح للمشتري حسابا في دفاتره من قبل البائع، تسجل فيه ما تم بيعه من بضاعة بالحساب، وكذلك المبالغ التي قام بتسديدها أول بأول ويطلق عليه أيضا اسم" الحساب المفتوح."

[1] خباش وليد، المرجع السابق، ص34.

2-**الائتمان المصرفي** [1]: " تحصل المؤسسات على التسهيلات والقروض المصرفة من البنوك لتمويل أنشطتها قصيرة الأجل، وقد تكون مضمونة بأصول أو غير مضمونة على الإطلاق وتبعا لذلك تختلف شروط الائتمان المصرفي وبالتالي تكلفته وإمكانية الحصول عليه".

فمن مبررات استخدام الائتمان المصرفي هو أن القروض المصرفية غالبا ما تكون متوفرة بسهولة أكبر.

الفرع الثاني: مصادر التمويل طويل الأجل [2]

يمكن أن نقسم مصادر التمويل الطويل الأجل إلى:

1-**أموال الملكية:** وهو التمويل من المالكين أنفسهم من خلال عدم توزيع الأرباح وأهم مصادرها الآتي:

- **الأسهم العادية :**

"هو أداة ملكية ذو صفة مالية قابلة للتداول الحق لحامله بذمة الجهة المصدرة له الحصول على عوائد غير ثابتة بجانب حصته برأسمال المؤسسة والمثبتة بشهادة السهم".

وتتميز هذه الأسهم بالحق لحامل السهم في الأرباح عند توزيعها ، والحق في حضور الجمعيات العمومية، لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك إذا وصل نصيب المساهم 10% في رأسمال المؤسسة، كذلك الأولوية في الاكتتاب، ونقل ملكية الأسهم.

- **الأرباح المحتجزة :** [1]

[1] خباش وليد، المرجع السابق، ص35

[2] خباش وليد، المرجع السابق، ص 36.

تمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة والتي لم يتم اعتباره كاحتياطي للمؤسسة و تستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها، كما تستخدمها أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي يتم فيها تحقيق أرباح أو يتم فيها تحقيق خسائر.

وتلعب الأرباح المحتجزة دورا هاما في تقوية المركز المالي للمؤسسة وذلك من خلال رفع نسبة حقوق الملكية إلى الاقتراض بالشكل الذي يؤدي إلى رفع القدرة الافتراضية للمؤسسة وتؤدي الزيادة في الأرباح المحتجزة إلى الزيادة في القيمة الرأسمالية للمؤسسة ومن ثمة القيمة المتوقعة لأسهمها.

- **الأسهم الممتازة:**

يعرف السهم الممتاز على أنه أداة مالية هجينة تجمع بين صفات أداة المديونية وأداة الملكية الحق لحامله الحصول على عائد محرر سنويا، حيث تختلف عن الأسهم العادية، إذ يكون فيه ضمن بنود حقوق الملكية للمشروع إلا أن لها الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على توزيعات للأرباح، كما لها الأولوية في السداد عند التصفية على أن يتم السداد للقيمة الاسمية للسهم فقط.

وفي حالة تحقق الأرباح في المؤسسة لا يشترط ضرورة توزيع هذه الأرباح لحملة الأسهم الممتازة إلا أنه قد ينص على أن يكون الحق لحملة الأسهم بالحصول على التوزيعات مجمعة تغطي الأرباح التي كانت مستحقة لهم في سنة سابقة والتي قامت المؤسسة بتوزيعها .

[1] خباش وليد، المرجع السابق، ص37.

ولكنها تتميز أن حاملها لا يكون له الحق في التصويت في الجماعات العمومية عند أرباح حملة هذه الأسهم[1]

2-**الأموال المقترضة** : [2] تمثل كل من السندات والقروض طويلة الأجل.

و السندات أداة مديونية ذو صفة مالية قابلة للتداول الحق لحامله الحصول على فوائد دورية محددة بنسبة مئوية من المبلغ المثبت بشهادة السند هذا بجانب قيمة السند بتاريخ الاستحقاق". وترتب السندات لحاملها بعض الحقوق.

- الحق لحملة السندات في الحصول على الفوائد قبل دفع التوزيعات لحملة الأسهم الممتازة والعادية.
- الحق لحملة السندات الحصول على جميع حقوقهم في حالة التصفية للمؤسسة. رغم كل هذه الحقوق فهذا لا يمنع أن هناك عيوب تواجه حملة السندات تمثلت في: ليس لحملة السندات الحق في حضور الجمعيات العمومية ولاحقا لتصويت.
- ليس لحملة السندات الحق في التدخل في شؤون إدارة المؤسسة.

معظم الأوقات تكون فوائد السندات ثابتة، الأمر الذي يجعلها تتأثر سلبا بارتفاع معدلات التضخم مما يسبب خسائر لحملة السندات وعلى العكس من حملة السندات، تمثل السندات بالنسبة للمؤسسة مصدرا تمويليا ذات مخاطرة مرتفعة مقارنة

[1] خباش وليد، المرجع السابق، ص 36.

[2] خباش وليد، المرجع السابق، ص38.

بكل من الأسهم العادية والممتازة، حيث يتوجب على المؤسسة دفع مدفوعات الفائدة سواء كانت قد حققت أرباحا أول ما تحقق ذلك . [1]

تكون تكلفة التمويل بالسندات منخفضة نسبيا مقارنة بالأسهم العادية والممتازة حيث يترتب عن ذلك، ميزة ضريبية نتيجة لجواز خصم الفوائد من الوعاء الضريبي للدخل بينما هذا لا يسمح بالنسبة لتوزيعات الأسهم، ويترتب عن جراء هذه الميزة زيادة لأرباح المؤسسة.

كما قد تحصل المؤسسة على القروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية وشركات التأمين وعلى خلاف السندات فهي وسيلة تفاوض مباشرة يتم من جرائها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض وفق شروط محددة بالعقد المبرم ويتضمن عقد القرض شروطا تتعلق بما يلي:

- قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحق عليه وتاريخ استحقاقه
- الرهانات المرتبطة بالقرض .
- فترة السماح المرتبطة بالفرض والجدول الزمني لسداد أعباء القرض.
- أوجه الاستخدام التي سيخصص لها القرض.

ولا تختلف مزايا وعيوب القروض عن السندات، فكلاهما مصدر تمويل طويل الأجل غير أن القروض تتميز بخاصية المرونة على السندات فخاصية المرونة.[2]

[1] خباش وليد، المرجع السابق، ص38.

[2] خباش وليد، **المرجع السابق**، ص 39.

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمصادر تمويل مباشرة وغير مباشرة وهذا لاجل التسهيل على المستثمر وفي المطلب التالي سنوضح أهم آليات دعم وتمويل التي منحتها الدولة لها.

المطلب الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي لعبت دورا كبيرا في تنشيط عملية الاستثمار.

أولا: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[1]

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، ووضعت تحت اشراف وزارة التضامن والاسرة؛ حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش.

وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها ومن مهامها (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2021):

تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها

- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم

[1] صالحي سلمى، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**، مجلة نماء الاقتصادية والتجارة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المجلد 5، العدد01، السنة2021، ص284.

- إبلاغ المستفيدين الذين أهملت مشاريعهم في الوكالة، بمختلف الاعانات الممنوحة؛
- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج
- الحفاظ على العلاقة المستمرة البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة مع تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل؛ تنظيم المعارض (معرض – بيع الجهوية والوطنية لمنتجات القرض المصغر

ومن أهدافها (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2021)[1]

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن، لا سيما الفئات النسوية
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الاتكالية وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

[1] صالحي سلمى، المرجع السابق، ص 285.

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض بيع.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1]

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ يعمل على "تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، وهو مسؤول عن إدارة نظام دعم انشاء وتوسيع أنشطة المبادرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة. والمشاريع التي تم تمويلها من قبل الصندوق لغاية 31/12/2019

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2]

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلال مالي مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لبدء مشاريع الأعمال الحرة من خلال صندوق عملي موحد.

ولقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار عام 2001، وتمارس مهامها تحت رقابة وتوجيه الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار (مديرية الصناعة لولاية المسيلة 2021). وتتمثل المزايا التي تمنحها الوكالة عند :

مرحلة الإنجاز (03) سنوات)

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة؛

[1] صالحي سلمى، المرجع السابق، ص286.

[2] صالحي سلمى، المرجع السابق، ص286.

• الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة؛

• الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

– مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة 03 سنوات)

• الرسم على النشاط المهني (TAP)

• الضريبة على أرباح الشركات (IBS) يمكن أن تمتد هذه المدة إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تخلق أكثر من 100منصب شغل

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVEREDET[1]

تم انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98–137 المؤرخ في 3 ماي 1998.

حيث تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي مقرها الجزائر العاصمة (جريدة رسمية، 1998) تتمثل مهمتها الأساسية في تشجيع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المبتكرة او نقل التكنولوجيا. وتتمثل مهامها في:

- تحديد واختيار نتائج البحث قصد تقييمها وتثمينها
- تشجيع ودعم الابتكار التكنولوجي والاختراع
- تطوير وترقية سبل التعاون والشراكة بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية؛ مساندة ومساعدة حاملي المشاريع المبتكرة والمخترعين عبر مراحل الابتكار ومرافقتهم في تحويل مشاريعهم من أبحاث الى واقع ملموس

[1] طالعي سلمى، **المرجع السابق**، ص287.

الفرع الخامس: حاضنات الاعمال

تعتبر حاضنات المؤسسات بالجزائر منشأة عمومية ذات طابع صناعي واقتصادي (EPIC)، تعمل على دعم واستقبال وايواء ومرافقة مؤسسات ناشئة، وذلك عن طريق تجسيد أفكار المشاريع أو دمج مشاريع ناشئة Ministère de l'industrie et mines, 2017 (des.

تتراوح مدة الاحتضان بين 24 و 36 شهرا قابلة للتجديد حسب درجة نضوج المشروع، اضافة الى حاجة هذا الأخير للمرافقة. [1]

إن تعدد هذه الآليات الداعمة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في شكل كبير في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث سنتعرف في المبحث الموالي على مضمون التنمية الاقتصادية وأهم معاييرها ومؤشراتها.

المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يقسم التحفيز الجبائي المتعلق بالاستثمارات من بين هذه الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اعفاءات وتخفيضات جبائية ومن بينها:

الفرع الأول: الإعفاء الجبائي.[2]

يأخذ الإعفاء الجبائي شكلين وهما:

[1] طالعي سلمى، **المرجع السابق، ص 288.**

[2] شعباني لطفي و زرقواد وسام، **واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس الفترة (2007-2015)**، بدون سنة نشر، ص 193.

1-إعفاء دائم:

حيث يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعة من طرف الدولة بغية الاستفادة من الاعفاءات الدائمة مادام سبب الإعفاء قائما، فسقوط سبب الإعفاء يؤدى بالمستثمر إلى فقدان الإعفاء.

2_ إعفاء مؤقت:

ويتمثل في إعفاء لجزء من مكاسب المؤسسة، أو إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب، وتختلف بداية حساب الإعفاء وفقا لما تقرره كل دولة. ويعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا.

الفرع الثاني: التخفيض الجبائي.[1]

يتمثل التخفيض الجبائي في إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن قانون الاستثمار أو من خلال النظام الجبائي المتضمن في قوانين المالية السنوية.

يمكن تقسيم التخفيض الجبائي إلى نوعين:

1-التخفيض في معدل الضريبة :

ويتم ذلك من خلال تصميم جدول المعدلات الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المؤسسة. فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المؤسسة، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية،

[1] شعباني لطفي و زرقواد وسام، **المرجع السابق** ر، ص 193.

أو مع أحجام التصدير من منتجات المؤسسة، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية .

2-التخفيض فى الوعاء الخاضع للضريبة :

يعني ذلك عدم إخضاع جزء معين من الوعاء الخاضع للضريبة عند حسابها مثل إعفاء الشريحة الأولى من الشرائح الأربعة المذكورة في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي من الخضوع للضريبة في الجزائر.

يمكن أن تقدم التحفيزات الجبائية بهدف إنشاء مناصب شغل جديدة أو المحافظة على تلك المؤسسة بالشكل الذي يلبي أهدافها الاقتصادية كتخفيف العبء الجبائي عليها من جهة ومن جهة أخرى، أهدافا اجتماعية كالتخفيض من معدلات البطالة. كما تلجأ معظم الدول إلى صياغة تشريعات جبائية تعمل على تدعيم نشاط التصدير الذي تقوم به المؤسسات، وذلك بمنح تحفيزات جبائية من أجل تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات المصدرة وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية.[1]

[1] شعباني لطفي و زرقواد وسام، **المرجع السابق، ص** 194.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية .

موضع التنمية الاقتصادية ليس بالمسألة الحديثة بل هو حاضر منذ فترة طويلة، فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية لا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبرى ضمن الدراسات الاقتصادية السياسية وحتى الاجتماعية، وهي ليست بالأمر السهل والسير الواقع انها لا تقوم على أسس مادية فقط بل تتطلب كذلك تخطيط واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة ومن خلال هذا البحث سنسلط الضوء على مفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها ومعاييرها وأهم المقومات والمعوقات الخاصة بها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي .

في الكثير من الأحيان ما يقع العديد من الباحثين في خطأ بين تعريف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث يعتبران مصطلحين مترادفين إلا أن هذا غير صحيح ولإزالة الغموض سوف نتطرق الى تعريف النمو الاقتصادي:

1- تعريف النمو الاقتصادي: [1]

عرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما، والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا، والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج،

[1] خياري ميرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007، 2012**، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2013/2012، ص 35.

كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية في أي بلد.

لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة.

2- تعريف التنمية الاقتصادية :

لقد تم تعريف التنمية الاقتصادية في العديد من المراجع حيث تم تعريفها على أنها:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته و الاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.[1]

الفرع الثاني: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو:

لإزالة الغموض حول تعريف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي سوف نقوم بذكر الفرق بينهما :

[1] حسن عالي، **استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية**، جامعة وهران ، بدون مجلد، بدون عدد، بدون سنة، ص 13.

التنمية الاقتصادية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو الاقتصادي هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل (Schumpeter) التنمية الاقتصادية تشير إلى البلدان النامية والنمو الاقتصادي يشير إلى البلدان المتقدمة (Hicks).

والتنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.

من هذا التمييز نجد أن:

- النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية، والعكس غير صحيح.
- وحالة النمو يمكن أن تكون وليدة مصادفة أو ظروف عابرة، تسمح بتبدل ايجابي في حجم الناتج الوطني أو الصادرات، بينما حالة التنمية الاقتصادية فهي وليدة تبادلات عميقة وواسعة، ولا تتأثر بمصادفات عابرة ولا تتم إلا عبر أجيال من العمل الهادف الدءوب، كما تستلزم إرادة واعية فاعلة.
- مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع واشمل بالمقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يقتصر على التغير الكمي الايجابي، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فيتضمن التغير الكمي والكيفي.
- النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية الاقتصادية لا تحل إلا على المدى الطويل.
- حالة التنمية الاقتصادية تتميز باكتسابها زخما وثباتا مع الوقت، بينما يتعرض منحنى النمو للتذبذب صعودا وهبوطا .

- إن مجرد ارتفاع متوسط الدخل الفردي لا يعني أن المجتمع قد حقق شروط التنمية الاقتصادية الحقيقية الشاملة .
- وأن التنمية الاقتصادية وحتى ما ينتج عنها من نمو اقتصادي، تهدف في النهاية إلى تحقيق رفاهية الإنسان وإشباع حاجاته.[1]

الفرع الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية.

تتمتع التنمية الاقتصادية بالعديد من الخصائص:

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.
- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطويرهما.
- الحرص على استغلال الموارد والإمكانيات المعززة لدور الصناعة والزراعة والتجارة المحلية حسب ما يطلب الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح بنهوض كافة أنواع الأعمال عن طريق الاستثمار.
- الاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية المتطورة فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية.[2]

---

[1] بعوني لسلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)** ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3 المجلد السادس ، العدد الثاني، 2017، ص، ص، 780، 781.

[2] مفهوم التنمية الإقتصادية و الإستثمار،موقع الكتروني https://universitylifestyle.net/ تم الاطلاع عليه 16-5-2023 على الساعة، 5:24 مساءا

إن هذه الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية يؤكد وجود العديد من المعايير والمؤشرات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وسنتعرف عليها من خلال المطلب التالي.

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات التنمية الاقتصادية وأهدافها.

رأينا مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذلك فإن بعض الكتاب كثيراً ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، التي تتمتع بالعديد من المعايير أهمها .[1]

1- معايير التنمية الاقتصادية.

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية هي:

- معايير الدخل.
- المعايير الاجتماعية.
- المعايير الهيكلية.

وسنتناول هذه المعايير تباعاً فيما يلى:

الفرع الأول - معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولابد من التنبيه في مطلع

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية** ، الطبعة لا توجد ، مطبعة البحيرة،، مصر، أكتوبر 2008، ص 103.

هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي،وتنطوي معاير الدخل على أربعة معاير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي.[1]

1-معيار الدخل القومي الكلى المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي؛ فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل.

غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق، فضلاً عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

2- معيار الدخل القومي الكلى:

يقترح الأستاذ ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلى وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل – أو نقصه – قد لا تؤدى إلى بلوغ نتائج إيجابية – أو سلبية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 104,

معيار متوسط الدخل الحقيقي:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد.[1]

ثانياً – المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية، والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التي تعكس مستوى المعيشة، ومن ثم، الجانب الاقتصادي.

ولاشك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية، ونقص الغذاء، وغير ذلك من الجوانب الأخرى. وتنقسم المعايير الاجتماعية هذه إلى نوعين من المعايير: إحداهما معايير فردية تعكس جانب واحد من جوانب الحياة والأخرى معايير مركبة تعكس أكثر من جانب من جوانب الحياة. وسوف يتم تناول هذه المعايير وأهم المؤشرات التي تعبر عنها كما يلي:[2]

- المعايير الصحية.
- المعايير التعليمية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 105.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 109.

- معايير التغذية.
- معايير نوعية الحياة المادية.

ثالثاً المعايير الهيكلية:

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية – التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية أو الاقتصادية – نحو إنتاج المنتجات الأولية – الزراعية والمعدنية – حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة. وكذلك حتى تبقى على أسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية بها.

إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولاً منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسة للدول المستعمرة، وكذلك نتيجة لتراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها.

ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه. وقد ترتب على ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها.[1]

[1] محمد عب د العزيز عجمية وآخرون، **المرجع السابق**، ص 127.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية تتمتع بالعديد من المؤشرات من بينها:[1]

أ- المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد ويمكن ان تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي للفرد او على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير او الاستيراد أو الديون او تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى قيمة الصادرات و ابرز هذه المؤشرات:

- الناتج القومي او المحلي الاجمالي GNP او GDP الكلي او للفرد.
- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي.
- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها.
- كمية إنتاج النفايات.
- وسائل النقل والمواصلات.
- كما بدأ الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية، أي تلك التي لها عائدية اقتصادية واجتماعية أوهي على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وانفاقها، والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة

[1] العباسي محمد ، **برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير، دراسة ولاية اليزي 2001-2019**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 17.

وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعي...الخ.[1]

3-المؤشرات الاجتماعية :

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات من القرن الماضي لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها، للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية ومنها تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثر ملائمة، وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر، مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه. تمتاز المؤشرات الاجتماعية عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر.

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات، أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

ومن أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر .
- نسبة السكان العاطلين عن العمل.

[1] العباسي محمد، **المرجع السابق**، ص18.

- لصحة العامة؛ التعليم والتكوين.[1]

4-المؤشرات البيئية:

من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي:

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
- الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية .
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية.

5-المؤشرات المؤسسية :

تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:

- تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن.
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن
- نسبة الاتفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية. [2]

6-مؤشرات الحاجة الأساسية:

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجة البشرية الأساسية، واقترحوا صيغ تصنيف لها، وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة.

[1] العباسي محمد، **المرجع السابق**، ص، ص ، 18، 19.

[2] العباسي محمد، **المرجع السابق**، ص19

يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في اشباعها وتحديد الاستهدافان في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري.
- نقاط استرشاديه للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.

7-مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

تختلف هذه المؤشرات و تنقسم الى كل من:

أ – قياس الرفاه.

ب – نوعية الحياة.[1]

الفرع الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.

تتمتع التنمية الاقتصادية بالعديد من الاهداف:

زيادة الدخل للقومي : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

حيث أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد الى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها وتزايد نمو عدد سكانها، ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي ويقصد بالدخل القومي الحقيقي لا

[1] العباسي محمد، **المرجع السابق**، ص، ص 19، 20.

النقدي، أي الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المختلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة و تحقيق ملائم للصة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان.

تقليل التفاوت في الدخول في الثروات : هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المختلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل، فإننا فرقا كبيرة في توزيع المدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي, وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخل يؤدي الى انقسام المجتمع إلى قسمين حالة الغنى المفرط وحالة الفقر المدقع .

الرفع من مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية.[1]

إن التعدد في معايير ومؤشرات التنمية الاقتصادية يشير إلى وجود العديد من المقومات والمعوقات التي سوف نذكر منها في المطلب الموالي.

[1] مفهوم التنمية الإقتصادية و الإستثمار،موقع الكتروني https://universitylifestyle.net/
تم الاطلاع عليه 16-5-2023 على الساعة، 5:50 مساءا

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية اقتصادية للتحقيق للتقدم والتطور الاقتصادي وهذا ما يجعلها تتميز بالعديد من المقومات:

الفرع الأول: مقومات التنمية الاقتصادية .

يوجد عدة مقومات للتنمية الاقتصادية

أولا: الموارد البشرية .

تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب إنتاجا عالي الجودة ، ويتحقق ذلك عن طريق قوى عاملة مدربة ومؤهلة ، حيث يجب تعليم وتدريب الأفراد لأن نقص العمالة المدربة تزيد معدلات البطالة ، وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي والتعليم قد يؤثر على القدرة في اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية ، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية وبالتالي السلوك الاقتصادي للبلدان معا . [1]

ثانيا : زيادة نفقات البنية التحتية .

تزداد كفاءة الإنتاج الاقتصادي عن طريق نسبة النفقات على الآلات ، والمعادن الحديثة في المصانع ، وصيانتها وكذلك على تحسين البنية التحتية ، مثل الطرق والجسور ، الموانئ ، زيادة عدد العمال ، حيث يصبح العمل أكثر إنتاجية .

ثالثا : الموارد الطبيعية .

يعتمد استغلال الموارد الطبيعية كالنفط ، الرواسب المعدنية على مهارات القوى العاملة ، بالإضافة إلى نوع التكنولوجيا المستخدمة ،وتوفر رأس المال حيث

[1] جيلاني خديجة، بطيب فوزية، **المرجع السابق**، ص 56.

يتأثر النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ؛ كما أن زيادة إجمالي الناتج المحلي ، يرتبط بالتوسع في الإنتاج الزراعي .

تستطيع الدول التي لا تملك موارد طبيعية تحقيق النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال التوسع في الصادرات ، وذلك بتحويل الصناعات المحلية غير الفعالة إلى صادرات .[1]

رابعا: التكنولوجيا .

تصبح البلدان أكثر نموا باستخدام نفس العدد من العمالة، مع التقنيات التكنولوجية أكثر تطورا كذلك يعمل على تخفيض التكلفة ، زيادة إنتاجية.

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية .

باعتبار التنمية عملية وآلية لرفع مستوى الدخل القومي فإن هذا ما يجعلها توجه العديد من المعوقات والعراقيل :

أولا : زيادة عدد السكان

فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين ،الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين ، وصناع القرارات ،خاصة الاقتصادية منها تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضا تلك الزيادة ناتجة عن الهجرات وغيرها.

ثانيا: انخفاض مستوى العامل البشري

[1] جيلاني خديجة، بطيب فوزية، **المرجع السابق**، ص 56

يعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل النجاح لأي خطة اقتصادية ،وهذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها ، ومن هنا فإنه ينبغي العناية الكاملة للمدارس ، الجامعات ،المعاهد ، كما ينبغي أيضا توفير تدريب ملائم لخرجيها ، إلى جانب البيئات عمل محترم حتى لا تستقطب من الدول الأخرى توفر لها مثل هذه المقومات. [1]

ثالثا: عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار

إن تشجيع الاستثمار، وعناية بالبنية التحتية له ، يعتبر من أهم الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية ، وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين ، إلى جانب قدرة الاستثمار على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج ، وتحقيق الأرباح التي تسهم في دعم الاقتصاد .

رابعا: عدم وجود شبكة المواصلات المتطورة

تعتبر المواصلات من أهم عوامل التنمية ، فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا.

خامسا : عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة

تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى بعض المجتمعات تعتمد على الوسائل التقليدية لأداء أعمالها، ولعل أبرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات والدول اعتمادا كاملا على النفط، ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من الفاتورة النفطية عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد وتطبيق الوسائل البديلة تصر بعض الدول على استعمال النفط ، التي باتت الأمم المتقدمة تفر منه ، وتقلل

[1] **المرجع السابق**، ص 57

من استعماله نظرا للأضرار الكبيرة التي تلحق بالإنسان على كافة المستويات والأصعدة. [1]

[1] **المرجع السابق**،ص، 58.

خلاصة الفصل.

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها وأهميتها التي تتميز بها تبين لنا الصعوبة في محاولة تحديد و إعطاء تعريف محدد لهذه المؤسسات متفق عليه من طرف جميع الجهات ، حيث أن سبب هذا التابين و الاختلاف في التعريف يرجع إلى التفوت في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى ، وكذلك اختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها هذا ما جعل البلدان و المنظمات و الهيئات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية و النوعية لتحديد تعريف موحد التي تأخذ عدة أشكال .

وكون أن هذه المؤسسات هي الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وفرت لها العديد من الأليات لدعم تمويلها وتطويرها وذلك لأنها توفر مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من البطالة و الرفع من مستوى معيشة الأفراد مما يساهم بشكل كبير وهام في الرفع من النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية، وتبرز بين الحين والأخر على الساحة الاقتصادية لتثير الجدل والنقاش حول سبل النهوض بها، و البحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل، دفع عجلة الإنتاج و مساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمعاد الأولية والخدمات الضرورية.

وسنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار الوطني

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل.

المبحث الثالث: التحديات التي تعرقل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والحلول المقترحة لزيادة التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار الوطني.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العديد من المؤشرات التي من بينها دعم الاستثمار.

المطلب الأول: دور الهيئات والمؤسسات الداعمة للاستثمار في الجزائر

الفرع الأول: مساهمة الهيئات في دعم الاستثمار في الجزائر

1.**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**: أنشأت الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار هي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعينة تسعى هذه الوكالة إلى تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها: دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم في كل مراحل المشروع بما فيها بما بعد الإنجاز، تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة20% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطية المتواجدة في الولايات للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب[1].

2.**الشباك الوحيد غير المركزي:** هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية تضم داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإرادات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار، ذلك هذا النظام باعتباره الهيكل اللامركزي للوكالة يجب أن ننوه

[1] ناصري ربيعة، (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الوطني)، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد03، العدد01، جامعة طاهري محمد، الجزائر، 2021، ص74.

عن الدور الإيجابي الذي يؤديه هذا الأخير، في سرعة وضمان قيامة بالإجراءات الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمارات وباعتباره أيضا المخاطب الأمثل لدى المستثمرين الخواص أمام السلطات العمومية، إضافة إلى أنه يعطي بعد مهما للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فهو نجاح كبير بالنسبة لها، ولا يخفي وجود بعض العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تعيق الاستثمار في الجزائر خاصة تلك الإجراءات والوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري[1].

3.**المجلس الوطني للاستثمار:** وقد نت المادة18 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى ولكن هذه المادة لم يتم إلغاؤها طبق لما جاء في القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار والتي جاء فيها "ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص (المجلس) ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة ويكلف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، إن الهدف الأساسي من إنشاء المجلس الوطني للاستثمار هو ترقية وتطوير الاستثمار وكما يتمتع المجلس ببعض المهام: منها ذات الطابع الاستشاري، ذات طابع تنفيذي، ذات طابع استراتيجي، فضلا على أن المجلس الوطني يتمتع بمهام متعددة في مجال اقتراح التدابير التحفيزية غير أن دورة محتشم في مجال الرقابة والمتابعة، ونجد العكس تماما بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2].

الفرع الثاني: النظام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحور الأساسي في الاصلاحات الاقتصادية بدا من صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية رقم88-01 الذي جاء بأحكام قانونية خاصة بتسيير المؤسسات العمومية أين أضفى

[1] ناصري ربيعة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الوطني، مرجع سابق**، ص75.

[2] **نفس المرجع**، ض، ص 66, 82.

عليها الصفة التجارية والاستقلالية في التسيير لتصبح مؤسسات ذات شخصية معنوية تسيرها قواعد التجاري وتتميز القانون وعن الهيئات العمومية الأخرى[1].

كما تم تعديل القانون رقم 86-12 بمقتضى القانون رقم 88-06 الصادرة في 12جانفي 1988 المتعلق بنظام القروض والبنوك، كما صدر القانون رقم 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض والذي تضمن أحكاما ومفاهيم جديدة في مجال النشاط المصرفي وفتح لأول مرة أبواب الاستثمار في القطاع المالي.

حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 93-08 المتعلق بالسندات التجارية ومن بينها عقد التحويل الفاتورة والتي تعد من الوسائل التمويلية التعاقدية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص كذلك التعديل فيما يخص الأشكال القانونية للشركات التجارية حيث صدر الأمر رقم 96-27 والذي مكن كل شخص طبيعي أو معنوي أن ينشئ مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص وأن يخصص جزءا من أمواله لاستثمارها هذه الصيغة التي تمثل المشاريع الاستثمارية.

كما تم تعديل دستور2016 دعم حرية المبادرة الفردية وترقية الاستثمار حيث تضمنت المادة 43 منه ما يلي "حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون[2].

قانون ترقية الاستثمار الوطني رقم 09-16.

قانون ترقية الاستثمار صادر2016: سعى المشرع الجزائري إلى وضع تعديل جديد على قانون الاستثمار وضع له من اسم تطوير الاستثمار إلى ترقية الاستثمار والذي أكد من خلال ما جاء فيه قانون ترقية الاستثمار وذلك بتأسيس هذا القانون على المبادئ الأربعة التي تحقق نجاح الاستثمار وهي:

---

[1]بوحالة الطيب، بن يكن عبد المجيد، **النظام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد04، العدد04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر2019،ص 205.

[2]بوحالة الطيب، بن يكن عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص251.

- مبدأ حرية الاستثمار وهذا ما أكدت عليه المادة21 ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمقيمين مع السماح لهم باللجوء إلى اللجوء بالتحكيم الدولي.
- مبدأ إزالة كافة القيوم الإدارية على الاستثمار.
- مبدأ حماية حق الملكية وحرية رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عنه.
- مبدأ منح الامتيازات والحوافز المحفزة على الاستثمار.

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فإن قطاع الخاص سجل حصة تتراوح بين 29.22 في السنوات القليلة الأخيرة بمبلغ سنوي قدر بحوالي 110 مليون دولار كما سبق نفس المصدر(مديرية العامة للجمارك) وإلى تاريخ (30-09-1999) أما الصادرات الخاصة بالمتعاملين الخواص بلغت أو تزيد عن 115 مليون دولار أي حققت بنسبة29.50% فقط من الصادرات الإجمالية المقدرة بحوالي390 مليون دولار خارج المحروقات وهي نسبة أقل ما تعبر عنه هو المدى حجم العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في عملية التصدير على الرغم من تحرير التجارة الخارجية.

تنمية الصادرات: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساهمة في عمليات التصدير من خلال زيادة منتجاتها في الأسواق وتنوعها وتميزها بعدة خصائص، ما جعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة كبيرة وفعالة في اقتصاديات البلدان من أجل تنمية صادراتها ومن بين الخصائص التي تتميز بها هذه السلع.

- تعتمد معظم منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمل اليدوي مثل المنتجات التقليدية كالصناعة الزرابي والفخار والحلي ويرها والتي وجدت قبول ورواج كبير من طرف الأسواق المحلية أو الأجنبية.
- كذلك تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحول من نشاط لآخر ومن سوق لآخر بسبب انخفاض حجم إنتاجها على المدى القصير وهذا ما يكسبها خاصية المرونة.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى حيث تتجاوز حصتها من الصادرات50% في إيطاليا وبين 40% و46% في الدنمارك وسويسرا30% وفي فرنسا والنرويج وهولندا حوالي66% من إجمالي الصادرات الصناعية في ألمانيا عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان الشرق الأوسط وإلى50% في الصين.
- أيضا تعتبر تنمية الصادرات في الجزائر مهمة لذلك أصبح تحرير التجارة الخارجية ضرورة ملحة في الوقت الحاضر حيث في التنمية الاقتصادية لجل الدول إلا أن تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية كان ولا يزال يتبعه الكثير من الصعوبات والمشاكل وذلك لأن أغلب منتجات الدول النامية لاتزال غير قادرة على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة سواء من حيث الجودة والسعر.

لقد أشارت الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إلى25% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء تتوفر على قدرات تنافسية على المستوى الدولي وأن40% من رقم أعمالها يأتي من نشاطها التصديري كما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 25% و45% من الصادرات العالميةOCDE – 2017، منها ما يقرب من 93% من المحروقات بينما لا تزال الصادرات خارج المحروقات هامشية حيث بلغت قرابة2.36مليار دولار وهذا يمثل 7.24% من إجمالي حجم الصادرات(نشرية المعلومات الاحصائية وزارة الصناعية والمناجم2018)، لقد غطت خلال السنوات الأخيرة صادرات القطاع الخاص30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تحتل الجزائر الرتبة العشرين في القارة الإفريقية من حيث صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما عدد المؤسسات المصدرة فلم يتعدى 302مؤسسة سنة2003 تمثل4% من إجمالي الصادرات الكلية أي ما يعادل600 مليون دولار أمريكي(الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) موزعة على المنتجات النصف مصنعة مواد خام، تجهيزات صناعية، سلع غذائية، سلع استهلاكية وتجهيزات فلاحية.

أما من حيث الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل عدد المؤسسات الخاصة المصدرة حوالي215 مؤسسة والعامة87 مؤسسة، كما بلغت حصتها في الصادرات الكلية حوالي4%(الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، لذلك تعتبر الجزائر من الدول السباقة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تشجيعها لترقية الصادرات خارج المحروقات باعتبار التبعية الكبيرة لها بنسب محصورة بين93% و97% وهذا ما يظهر سيطرة المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة وباعتبار أسواق النفط العالمية في تقلب مستمر وتدني أسعار النفط إلى أدنى مستوياته ما أنجز عنه عدة أزمات ضربت العالم عامة والجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فقد تأثر اقتصادها كثيرا من جراء هذ الانخفاض في أسعار النفط، لذلك فقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات بهدف تنويع مداخيلها من العملة الصعب، وذلك من إتباع سياسية تدعم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتصدير منتجاتها.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد أهم مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات حيث تساهم في توفير مناصب عمل جديدة وكذلك تعتمد على تحديد رأس المال مما يعتبر شيئا مهما الجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات كذلك تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم، إلى جانب أنها تلعب دور مهم في ترقية الصادرات، فهي تلعب دور مهم في تطوير وتنمية الصادرات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية ومن أهم العوامل:

- مهارة العمل اليدوي للمنتجات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى قبول الرواج من طرف الأسواق الخارجية.
- تتصف بصفة المرونة الكبيرة التي تجعلها قادرة على التحول من نشاط إلى آخر ومن خط إنتاج آخر ومن سوق الآخر.

- اعتماده بصفة كبيرة على فنون انتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الشراكة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في جميع الدول العالم تعتبر كأداة للتنمية وقدرتها على المزج بين النمو الاقتصادي وتنمية الشراكة والاستثمار وخلق مناصب الشغل، فهذه المؤسسات لها دور فعال في تنويع الإنتاج على مختلف فروع النشاط الاقتصادي ولقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها ونجاحها كذلك في جانب إنتاج وتوفير السلع الاستهلاكية وذلك لتموين الأسواق المحلية من الاستيراد كما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مميزا في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك بفضل سياسات وخطط الدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومة الجزائرية لهذه المؤسسات لذلك ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2010-2019)؟

تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطية بالشراكة الأورو متوسطية لذلك بدأت مختلف برامج التعاون والشراكة الأورو متوسطية التي يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطية وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، وأبرز مثال على ذلك برنامج ميدا (MEDA) المندرج في إطار التعاون الأورو متوسطي والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأورو متوسطية، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعداد النظر في الاتفاقية المنظمة له، وإذا أنه وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة ولمتوسطة عن طريق إعادة تأهيلها وتأهيل محيطها، ثم تحقيق إلى غاية جوان2004حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر.

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الشراكة بواسطة برنامجMEDA

يعتبر برنامج MEDA من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية، ويركز هذا البرنامج على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي[1]:

دعم التحول الاقتصادي: والذي يهدف إلى الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق التنافس، لذلك تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم الشراكة الأورو متوسطية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب وهذا يهدف إلى تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.

وتتمثل الشراكة في اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية والعديد من الدول المتوسطية ويشمل هذا النظام تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مدعما وشريكا تجاري للاقتصاد الجزائري حيث يمثل نسبة65% من معاملاته الخارجية خاصة مع فرنسا وإيطاليا ولقد عقد المؤتمر الأورو متوسطي لشؤون الدول الخارجية في برشلونة في 27و28 نوفمبر1995 وهذا كان نقطة انطلاق الشراكة الأورو متوسطية والتي تشمل علاقة بين دول الاتحاد ودول الجنوب المتوسط في الميدان الاجتماعي والسياسي والثقافي والتي تمثل الجزائر على عقد الشراكة وعلى الإلغاء التدريجي الجمركي وتهدف هذه الشراكة إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون بين المتجاورة والبلدان المختلفة وكان الهدف من الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يرمي إلى تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، وجعل مؤسساته الاقتصادية قادرة على المنافسة.

---

[1] أنفال نسيب، **محاضرة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الشراكة بواسطة برنامجMEDA** ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص203-205.

كذلك ترمي الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على تطوير الجانب الاقتصادي والمالي في حين تهدف الاتفاقية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وبالأخص على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالأخص.

الفرع الثاني: دور برنامج التأهيل الأوروبي في مسارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر برنامج التأهيل الأوروبي شرطا ضروريا لإنجاز الشراكة الأورو جزائرية فهذا الاتفاق يعطي لها مهلة انتقالية قبل الدخول في المنافسة الفعلية يجب استغلالها لتمكين المؤسسات الجزائرية من احتلال كل أنواع النشاطات والممكنة والمتاحة وقد جاء برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الثنائي لبرنامج MEDA الثنائي والذي أعد خصيصا لهذه المؤسسات وقد أخذ اسم أورو لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والذي انطلق رسميا في سبتمبر 2002 على مدار خمس سنوات إلى غاية سبتمبر 2006، وقد كان هذا البرنامج بمثابة دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتعلق هذا البرنامج الأوروبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعي والخدماتي التابع للقطاع الخاص والذي تنشط في أهم القطاعات: الصناعات الميكانيكية والديناميكية، مواد البناء، الصناعات الغذائية، الكهرباء والصناعات الإلكترونية، الصناعات الكيميائية، قطاع النسيج وصناعة الملابس، قطاع الجلود وصناعة الأحذية، قطاع الخشب وصناعة الأثاث[1].

لذلك تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث أرباع الحجم الاقتصادي والتجاري لكثير أو معظم دول العالم.

[1] سلطاني محمد رشدي، **آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد39/38، جامعة محمد خيضر، بسكر، الجزائر، ص ص409-410.

تنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتطورة ما قيمته70% من القيمة المضافة وتمثل60% من منصب شغل.

يملك الاتحاد الأوروبي نسيجا يحتوي على 17.6 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة وإن هذا العدد من المؤسسات تشغل 66% من اليد العاملة.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة64.3% و57% و50% من الناتج الداخلي الخام في كل من إسبانيا واليابان والولايات المتحدة.[1]

في حين تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بنسبة35% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعود الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدا سواء وذلك من خلال مساهمتها في تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

لذلك لعبت الشراكة الأورو جزائرية دورا مهما وفعالا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برنامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات في ميدان الاقتصاد وكذلك تنمية المنتوج الوطني ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ليس هم بجزء كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتماشى مع اقتصاد السوق إضافة إلى تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤوساء المؤسسات والمتعاملين في القطاع العام والخاص، الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أيضا ترقية المجال المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات التي تحتضن مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] سلطاني محمد رشدي، نفس المرجع السابق، ص411.

مساعدة الهيئات الحكومية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الخام

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولة المتقدمة بنسبه 70% الى 80% من الناتج المحلي الاجمالي، كذلك تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبه كبيره من المشروعات الصناعية في العديد من الدول في العالم وذلك عبر مراحل نمو مختلفة كما تمثل مصدرا مهما للعمالة إلى جانب دورها المهم في ترقية الصادرات وزيادة الابتكار كما تأكد الاحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من الإجمالي الشركات في معظم الاقتصاديات العالم وتوفر ما بين40% 80% من إجمالي فرص العمل والتوظيف من 50% الى 60% من القوى العاملة في العالم وتسهم هذه المؤسسات بحوالي 50% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم نسبه كبيرة في زيادة الناتج المحلي العديد من الدول وسواء الدول المتقدمة أو الدول النامية ستبقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأكبر عدد بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة و الكبيرة توظيفا للعمالة والأقل تكلفه في توفير فرص العمل إلى جانب أن مشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتمل مكانه كبيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية فهي تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية كما تساهم بنسبه 80% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي قوه العاملة و ثلاثة ارباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي، إلى جانب أنها تقوم بتوفير سلعا و الخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى الحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع قدراتها الشرائية. ويعرف حسب النشاط الاقتصادي بانه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الانتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة انتاجيه معينة الفرق بين القيمة

الإجمالية للإنتاج لهذه الوحدة وقيمه السلع الوسطية المستهلكة في ذلك الانتاج على كل ما تم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة المنتوجات PIB[1].

إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تشمل كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية من المتاحات الاقتصادية وتساهم بكل فروعه بنسبة عالية ومرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمؤسسات العمومية الكبيرة على غرار الفلاحة نسبة 99.7% التجارة98.5% فيما ترتكز مساهمة المؤسسات العمومية الكبيرة في قطاع الصناعة نسبة73%.

كما بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لبعض البلدان آسيا مثل اليابان بنسبة75% وبعض الدول الأوروبية مثل إسبانيا ب64.3% وفرنساب61.8%.

لذلك نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسيطر بشكل كامل على قطاعي الفلاحة والصيد البحري وخدمات الأسر، كذلك النشاط التجاري والخدمات بشكل عام بينما لا زال يتطلب استثمارات ضخمة يعجز عنها القطاع الخاص.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

إن القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا متناميا من سنة إلى أخر، فقد سجلت حصة القطاعات الخاصة في الواردات حسب المديرية العامة للجماركسنة1999 نموا معتبرا إذا وصلت إلى 46% سنة1997و إلى55% سنة1998 ثم62% سنة 1990، كذلك فإن ثلثي(3/2) من المواد الخاصة بالتجهيزات الفلاحية الزراعية ومواد الاستهلاك المستوردة كان بفعل القطاع الخاص

[1] مداني جمال الدين، أشرف شنوف الصادق، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد16، العدد01، جامعة وهران2، وهران، الجزائر،2021، ص55..

كما تسجل ارتفاع قيمة الواردات التي انتقلت من4 ملايير دولار سنة 1997 إلى 5.2 مليار دولار سنة 1998 إلى 5.7 مليار دولار سنة1999[1].

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل.

إن من بين الأدوار التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو زيادة القيمة المضافة خاصة خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة

عرفت القيمة المضافة خارج المحروقات تطورا هاما بارتفاعها بشكل مستمر خلال الفترة2010-2018حيث 10886.62مليار دينار جزائري سنة2018 مقابل5.509مليا دينار جزائري سنة2010، ولقد برزت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال تلك الفترة، حيث حصة مساهمته9524.41 مليار دينار جزائري سنة2018 أي بنسبة87.49% من الإجمالي مقابل12.51% نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة ويمكن تفسير هذا الارتفاع نتيجة الآليات والتدابير التي اعتمدتها الدولة لمساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة ونتيجة الثقل الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص والتحرر والانفتاح الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات السوق من جهة أخرى[2].

[1] حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي تحقيق التنمية الاقتصادية ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد03، 2008، ص16

[2]سنيوطي حكيم، ، **نفس المرجع، ص، ص** 81-82.

الفرع الأول: تطور القيمة المضافة خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال 2010-2018[1]

تعتبر القيمة المضافة من حيث الكم في كافة القطاعات تزايد معتبرا في سنة2018 مقارنة نسبة 2017، وهذا ما يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال الاعتماد على تنوع أنشطتها، إلى جانب احتلال قطاع الفلاحة المرتبة الأولى بقيمة ب2426906.9مليار دينار جزائري سنة2018، وبذلك فهو يعتبر المساهم الأول في خلق الثروات، يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والتوزيع حي تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته234598.7 مليار دينار جزائري، ويحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة، حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2254104.9مليار دينار جزائري، أما المرتبة الرابعة فكانت لصالح قطاع النقل والمواصلات بقيمة تقدرب2139892.3 مليار دينار جزائري، أما باقي القطاعات فمساهمتها متوسطة إلى قليلة نسبيا، وتتمثل على الترتيب في قطاعات الصناعات الغذائية، الفندقة والإطعام، الخدمات المقدمة للمؤسسات وصناعة الجلود والأحذية.

وجاء ذلك على هامش أعمال الدورة الثانية من منتدى عمان للقيمة المحلية المضافة2021 بعنوان تمكين الكوادر وتوطين الصناعات وصناعة الفرص وأكد رئيس جهاز الاستثمار العماني، راعي حفل إفتتاح المنتدى على أهمية القيمة المضافة للاقتصاد، كما أكد على ترويج الاستثمار للتجارة والصناعة لذلك القيمة المضافة كمرحلة أولية بالتعاون مع عدد الشركاء في القطاعين العام والخاص بهدف زيادة فرص التصنيع المحلي تعزيز القوة الشرائية للمنتج الوطني، وإيجاد فرص عمل للكوادر الوطنية، وتتحسن معها قدرات كوادرنا البشرية، وتتعمق معها مستويات الشراكة بين مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة.

[1] مداني جمال الدين، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين العراقيل وتحديات التنمية**، مجلة جديد الاقتصاد، ص ص40-46

كما ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة والذي يشير إجمالي المبالغ المنفقة داخل الدولة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تساهم في تطوير هذه المؤسسات لتشكل عائد ورافد في الاقتصاد، كما تساهم القيمة المضافة توفر فرص عمل بنسبة تقدر ما بين 40% إلى80% من أجمالي العمل عالميا.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام

يساهم القطاع الخاص بشكل عام وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة له في تكوين ورفع إجمالي، وفي 2009 بلغت حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة99.15% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، حيث بلغ3954.5 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل معدل نمو12.6%[1].

لذلك إن المتتبع لتطور القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة اقتصادية مهمة لذا وجب على الدولة دعمه وترقيته بهدف سد الفراغ الذي تركه القطاع العام منذ ثمانينيات القرن الماضي لذلك يساهم القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا يساهم بنسب تتراوح ما بين85% و88.13%، لذلك تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في خلق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها من جهة والنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وقد تطورت مساهمة هذه المؤسسات في القيمة المضافة وعرفت ارتفاعا وهو ما يؤكد لنا الدور الذي يلعبه القطاع في التنمية الاجتماعية خلال امتصاص البطالة والمساهمة في حل المشاكل الاجتماعية للأفراد بالإضافة إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

[1] مداني جمال الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ، مجلة جديد الاقتصاد ، المجلد 16، العدد 1" 2021" ، جامعة وهران 2، الجزائر، ص55.

القيمة المضافة والتي تعد من بين أهم المعايير المستعملة في قياس درجة تقدم ونمو مختلف الاقتصاديات العالمية، ويمكن إبراز تطور القيمة المضافة الوطنية، وكذا مساهمة كل من القطاعين العام والخاص، كما يساهم قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في القيمة المضافة للقطاع العام، وهذا ما يعزز من نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجموع القيمة المضافة بعد حذف مساهمة قطاع المحروقات، إذا بلغت أقصى حدودها سنة2013 بنسبة مساهمة فاقت86.4% أي ما يعادل68094 مليار دينار جزائري من أصل7882.5 مليار دينار جزائري، وهو ما يعكس الدور الكبير الذي بات يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والرقي بالاقتصاد الوطني.

القيمة المضافة: قيم الإنتاج الإجمالي – الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب(ضرائب – إعانات) لذلك نستطيع القول أن القطاع الخاص المكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة بلغت84.7% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وهو مؤشر يدلي بالأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، إن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

الفرع الثالث: تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص

يوضح الجدول التالي اسهام كل قطاع اقتصادي في القيمة المضافة والذي يمكن معرفة القطاع الأعلى مساهمة لتشجيع وتحفيز القطاعات الأخرى على زيادة نسبة اسهاماتهم.

جدول26: تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص

	2006		2007		208		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
خاص	2605.681	86.63	2986.07	87.64	3383.57	89.27	3954.5	90.15	4450.76	92.9	4147	91.7
عام	401.861	13.36	420.86	12.35	406.84	10.73	432.05	9.85	340.56	7.11	529	8.2
مجموع	3007.542	100	3906.93	100	3790.41	100	4386.55	100	4791.32	100	4674	100

الفرع الرابع: خلق القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد أهم مؤشرات أي قوة اقتصادية في العالم، حيث تظهر قدرة الاقتصاد الإنتاجي والوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة، لذلك أن التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر سنة1990 لبناء الاقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تتضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة التي تراحت ما بين 46.6% و53.6% خلال سنتي 1994و 1998 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها101 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة زيادة تقدر ب41.93% ليحقق أعلى مستوياته لسنتي 2006 و2007 بمساهمة إجمالية قدرت على التوالي ب 2605.68 مليار دينار جزائري و2986.07 مليار دينار جزائري على التوالي، والجدير بالذكر أن حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والصناعي بصفة خاصة ارتفعت إلى حدود49% سنة2006 فبالإضافة إلى الصناعات التي

سيطر عليها القطاع الخاص من قبل كالنسيج اكتسح هذا الأخير مجالات أخرى كالصناعات الغذائية، صناعة الجلود والأحذية بنسبة80% تقريبا وهو ما يوضح المجهودات المبذولة من قبل القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على مستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الأجنبية، كما أنه بدأ يدخل فروع أخرى لم تكن من اختصاصه في السباق مثل فروع الكيمياء والبلاستيك، إضافة إلى ذلك فإن هذا القطاع قد دعم مركزه في الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليدا من اختصاصه فنجده يساهم في تكوين القيمة المضافة بنسبة92% في قطاع الخدمات سنة 2006 ويساهم في نفس السنة بنسبة79% في قطاع البناء والأشغال العمومية لذلك لهذه المؤسسات دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان نموها وبقاءها لذلك هي لا تكتفي بعلاقات مع الهيئات التي تقتضي منها الخدمات والتي تبيع منتجاتها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة سعيا منها في توسيع عملياتها وتعظيم القيمة المضافة.

المطلب الثاني: واقع التشغيل في الجزائر

تعد البطالة من أخطر المشاكل التي واجهت اقتصاديات الدول نظرا لما تحمله من آثار سلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية لذا صار لزاما لمواجهتها للحد أو التقليل منها وكان لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في مواجهتها نظرا لما تخلقه هذه الأخيرة من مناصب شغل قد يستفيد منها خريجي الجامعات والمعاهد الذين يملكون قد رأت تأهيلية تسمح لهم بالقديم الأفضل إلا أن هذه المؤسسات لا تسطيع توفير مناصب الشغل لكل هذا العدد ويمكن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل ضمن النصوص القانونية في التشريع الجزائري في حين تواجهها عدة صعوبات وعراقيل[1].

[1] مرمي مراد، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة2011/2017**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد2، 12ديسمبر2018، جامعة فرحات عباس، سطيف. 8،

تعاني الجزائر كغيرها من بلدان العالم من مشكلة البطالة وإذا ما تتبعنا تطورات ظاهرة البطالة في الجزائر منذ الاستقلال نجد أن هذه الظاهرة لم تعد مشكلة حقيقية في المجتمع إلا منذ بداية سنوات التسعينات تقريبا، حيث عرفت تطورا كبيرا من سنى لأخرى طيلة عشرية التسعينات حيث بغلت الذروة سنة2000 بمعدل قدره29.5% ويعود السبب في ذلك إلى حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات والذي كان سببه الرئيسي هو تدهور الوضع الأمني الذي أدى إلى شل الحركية الاقتصادية للبلاد وعلى المجالات بالإضافة إلى ارتفاع حجم الديون إضافة إلى فترة الاصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها الخوصصة، وابتداء من 2001 بدأت معدلات البطالة في التناقص تدريجيا حتى بغلت نسبة 11.7% سنة 2017، كما أن الحكومة الجزائرية حاولت انتهاج العديد من الطرق والسياسات بهدف حل مشكلة البطالة من خلال العمل على خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل خاصة لدى فئة الشباب وذلك بوضع برامج ومخططات التنمية الوطنية التي قامت بها الدولة بوضعها وتطبيقها في فترة(2001-2014) والتي من هدفها الأساسي هو زيادة التشغيل والتقليص من نسبة البطالة إضافة إلى السعي الأكبر وهو تحقيق الهدف العام وهو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتضمنت هذه المخططات والبرامج: [1]برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، كذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، إضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) بذلك تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وفعالا في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة(2001-2017) لذلك عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا خلال فترة (2001-2017) وبالتالي مساهمة هذه المؤسسات في التقليل من معدلات البطالة خلال تلك الفترة في حين تكمن أهمية المؤسسات بشكل فعال في إعادة تقويم الاقتصاد وهيكلة الإنتاج الوطني وذلك من خلال مشاركة الشباب البطال في تحقيق عدالة التنمية الاقتصادية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق التنمية

[1] مرمي مراد، المرجع السابق، 9.

المحلية فهي قادرة على دعم مناخ الاستثمار والمنافسة والذي يؤدي بالضرورة إلى توفير مناصب الشغل وامتصاص ظاهرة البطالة[1].

ونظرا لاستفحال ظاهرة البطالة ووصول معدلاتها إلى مستويات عالية جدا إضافة إلى كونها هاجسا اقتصاديا واجتماعيا في مجال التشغيل كان يجب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة نحو التصنيع وهذا ما تم العمل به في إطار المخطط الخماسي(2010-2014) الذي يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والعمل على التقليل من نسبة البطالة إلى أقل مستوياتها حيث حققت سياسية التشغيل من سنة2010إلى غاية جوان2012 حوالي78% من أهدافها نظرا لاستحداث أكثر من1.250.000 منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي في حين تم استحداث1.094.000 منصبا آخر في إطار أجهزة الإدماج المهني علاوة عن الأهداف المسطرة ضمن المخطط[2].

إضافة في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر فعالية في استحداث مناصب شغل والقضاء على البطالة لذلك فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الرسمي ب22.3% في التشغيل بالجزائر وهي نسبة مقبولة مقارنة في تلك المسجلة في الدول النفطية كالسعودية(15.8%)، الإمارات(27.4%) والعراق(20.2%) حيث تتميز أغلب الدول النفطة بتواضع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر بالتشغيل أو مؤشرات الاقتصاد الكلي على عكس المؤسسات الكبيرة وهي نتيجة توصلت إليها العديد من الدراسات التي أنجزت لصالح البنك الوطني في هذا المجال[3].

---

[1] مرمي مراد، المرجع السابق، 10.

[2] نفس المرجع، ص10.

[3] عايدة مهدي، **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر على ضوء بعض المعطيات الدولية**، جامعة الجزائر 3، ص136.

ومقارنة بالدول العربية كمصدر(20.5) تونس(31.6%) الأردن(24.7%) فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن اعتبارها مقبولة أيضا إلا أنها لا تعكس الحقيقة المطلقة، حيث أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاعين الرسمي والغير الرسمي في التشغيل لذلك تم وضع الآليات الفعالة التي تؤدي إلى تحسين فعالية مؤسسات هذا القطاع المتمثلة في امتصاص البطالة إلى حد ممكن[1]:

- الرفع من كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في الجزائر تبقى كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حوالي25مؤسسة لكل1000نسمة سنة2016) دون المتوسط العالمي(32مؤسسة لكل1000نسمة حسب المؤشر الدوليMSMEsindicator) لذا فإن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى مهما وضروريا في الجزائر وتهدف الدولة الجزائرية إلى إنشاء حوالي مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حدود سنة2025 حسب رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أمر يمكن تحقيقه في ظل وتيرة إنشاء هذه المؤسسات الحالية والتي تتزايد بحوالي8.5% سنويا.
- التركيز على المؤسسات السريعة النمو حيث يؤدي التوسع السريع في نشاطات هذه المؤسسات إلى الحاجة إلى التشغيل كاستجابة آلية لمتطلبات التوسع.
- تعزيز مسار تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الخارج من خلال آلية الصادرات.
- إن تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية الصادرات يساهم في زيادة قدرتها على خلق مناصب شغل إلا أن ذلك يجب أن يكون من خلال آلية واحدة فقط من آليات التدويل وهي آلية التصدير كونها الآلية الوحيدة التي تضمنت خلق مناصب شغل على المستوى الوطني.

[1] **نفس المرجع**، ص ص132-136.

- تشجيع الأعمال الريادية: على ضوء عدم قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل التي تستقطب اليد العاملة ذات التكوين العالي من جملة الشهادات العليا يظل خيار التوظيف الذاتي لهذه الفئة من خلال العمل الريادي أم متاح.
- توجيه استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات الأكثر استحداثا لمناصب الشغل: إن التفاوت بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل حسب قطاع نشاطها يؤكد أهمية توجيه استثمارات هذه المؤسسات نحو قطاعات معينة كقطاعي السياحة والصناعة لأنهما الأكثر استحداث لمناصب الشغل.
- مراجعة القوانين المنظمة للعلاقات العمل لتكون أكثر مرونة: بالرغم من الدور الذي تلعبه القوانين المنظمة لعلاقات العمل والنقابات العمالية لصالح العمال إلا أن جمود هذه الأخيرة تعد كابحا للتوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتخوف أرباب العمل من التبعات القانونية والمادية الناجمة عن التسريح الاضطراري لذلك يجب مراجعة التشريعات وجعلها أكثر مرونة وسلاسة.
- تخفيضات متعلقة بالتأمينات الاجتماعية أن تقل الأعباء يدفعها أرباب العمل لهيئات الضمان الاجتماعي25%.
- تعزيز التحفيزات المتعلقة بالتشغيل: بالرغم من وجود بعض التحفيزات كالإعفاء من الجبائية التي يستفيد منها أرباب العمل عند التشغيل.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص العمل ومص البطالة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول الناهية مع اكتفاءها برؤوس أموال بسيطة بالرغم من صغر حجمها، لذلك في الجزائر يساهم هذا القطاع بشكل كبير في النقص مع معدل البطالة من خلال مدى مساهمته في عمليات التشغيل لذلك أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم تطوير وترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وهو ما نتج عنه دور هام وفعال وحيوي لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك في دورها في توفير مناصب الشغل وامتصاص والتقليص من نسبة البطالة في الجزائر.

كذلك مما لاشك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفا مهما خاصة في البلدان النامية ولا بد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا الميدان ويتعين احتساب عدد العاملين الذي تقوم المشروعات الصغيرة وتشغيلهم إلى جانب شبه العمالة المحلية إلى أجمالي العمالة التي توفرها المشروعات الصغيرة كما ارتفع عدد العاملين المحليين الذي توظفهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك نلاحظ تطور الزيادة في نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة(2011-2019) ففي سنة 2011 عرفت تطورا بنسبة7.19% وواصلت على هذه الوتيرة إلى سنتي2017و2018، إذا بلغت نسبة نمو التشغيل في العمل تستخدم الصناعات الصغيرة فنون إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وتعمل على خلق فرص عمل تمتص جزء من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرص عديدة للعمل لبعض الفئات.

لذلك تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات المتقدمة حيث تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتقاس أهميتها ودرجة مساهمتها في الاقتصاد الوطني بمدى قدرتها على استيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة عن العمل، وهكذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما أي اقتصاد نظرا لمساهمتها في التشغيل وخلق مناصب الشغل.

لذلك ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرقي بها من حيث تطور تعدادها وتطورها في عدة قطاعات هذا إضافة إلى

مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من خلال التصدير والاستيراد.

بذلك نجد نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الفترة الممتدة بين2000إلى 2018.

عرفت نسبة عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نسبة العمالة المستغلة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة إذا قدرت النسبة سنة2000بحوالي11% لترتفع إلى لتدعيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إذا يعتبر قطاع الاقتصادية في الجزائر فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني كما يساهم في الصادرات بحوالي 23 مليون دولار لسنة2017.

إن تعدد أبعاد وأهداف سياسية التشغيل في الجزائر والتي يقصد بها تحقيق فرص الشغل للقوى العاملة المتاحة وتنمية العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من الآليات والبرامج والمخططات العلمية لتطبيقها التي تنظم عمليات تنظيمها ميدانيا إلى جانب مجموعة من الآليات والبرامج والمخططات العملية لتطبيقها وتنفيذها.

لذلك نجد القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل الذي ينص في مادته الثالثة على أن تضمن الدولة صلاحيات التنظيم في ميدان التشغيل لاسيما في مجال: المحافظة على التشغيل وترقية لذلك نجد الدراسات المتعلقة بالتشغيل:

- القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل ومراقبة والتي تتمثل في كيفية التشجيع لدعم وتنمية التشغيل.
- المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية لتشغيل وتنظيمها وسيرها التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل واليد العاملة ورصد تفاعلات سوق وتطوير الأدوات والآليات.
- المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين إلى جانب تشجيع كافة

أشكال النشاط والتدابير إلزامية إلى ترقية التشغيل الشباب عبر برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.

- إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهيئات التنصيب الخاصة بالصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد مجموعة من البرامج أو الأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت واحد من البرامج التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ
- جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM
- برنامج عقود ما قبل التشغيل المصغرCPA
- برنامج الشبكة الاجتماعية
- جهاز الإدماج المهنيDAIS

- لقد صنف القانون رقم17-02 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير منها ما يتعلق بعدد العمال.
- تشير المادة 08 من القانون أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل 50إلى250 شخصا ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين 400مليون دينار إلى أربعة ملايير دولار أو حصيلتها السنوية ما بين200مليون دينار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية2017 ص06.
- المادة 9 شغل المؤسسة ما بين10 إلى49 شخصا ورقم أعمالها لا يتجاوز 400مليون دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 200مليون دينار.

أدوار الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

[1] بامة إبراهيم، **دور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الشاملة في الجزائر**، ص ص37-38.

للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دور في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي ومنافسة المنتوج الأجنبي حيث أن الجزائر وهي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وكذا توقيع عقد الشراكة مع المجموعة الأوروبي، فرض عليها ضرورة ترقية المنتوج المحلي عن طريق مراقبة الجودة التي تبقى الضمان الأول الوحيد لقدرة المنتوج المحلي على منافسة المنتوج الأجنبي وكذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تضمنت المحافظة على الطابع الصناعي الوطني والمحلي أمام المنتوج الأجنبي.

لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دورا في تنمية المحلية والجهوية لأنه في الوقت الذي تشهد فيه التوطن الكبير الصناعات للصناعات والأعمال في المدن الكبرى للوطن منها الساحلية نلاحظ تهميش والعزلة التي تعانيها مختلف مناطق الوطن الداخلية والجنوبية منها خاصة وللتخفيف من هذه الفوارق الجهوية تحقيق التوازن التنموي وذلك العزلة.

لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ترقية فكر العمل الحر وظهور منظمين جدد فانتقال الجزائر من وضع اقتصادي ذو تسيير مركزي إلى وضع اقتصادي بلا حواجز ولا قيود سيسمح بظهور منظمين ومسيرين جدد يطمحون إلى تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى إنتاج ملموس حيث يتخذ هؤلاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضاء واسعا لتحقيق إنتاجها الإبداعية.

تسمح المشاءات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء المعارف والمهارات بين أفراد المجتمع المحلي.

وتسطيع برامج تنمية المنشئات الصغيرة والمتوسطة إتاحة الفرصة لعدد كبير من أصحاب المشاريع البسيطة الذين يفترون بدونها إلى المهارات والمواد اللازمة نظرا التواضع إمكانيتها.

ترقية الاقتصاد العائلي بإنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت إذا أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير منظم ووضعت له إطارا قانونيا

قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في التنمية الوطنية وقد تم تشجيع هذا النوع من الإنتاج لأنه يحافظ على الاستقرار الاجتماعي ويوفر موارد رزق عائلية شد الكثير من أبواب الفقرة والبطالة.

المبحث الثالث: التحديات التي تعرقل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والحلول المقترحة لزيادة التنمية.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مجموعة من التحديات نذكرها فيما يلي.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات كثيرة مما يعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها[1]:

الصعوبات التمويلية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بجملة من التعقيدات على مستوى المؤسسة في حد ذاتها والنظام المالي الجزائري.

صعوبات التمويل المتعلقة بالمؤسسة وتتمثل فيما يلي[2]:

- ضعف القدرات الذاتية على التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم كفاءة الإدارة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

[1] بامة إبراهيم، **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل**، ولاية أدرار، ص287.

[2] رابح خوني، **نظام المشاركة نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر، 2009-2010، ص197.

- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن شركات تضامن أو ذات المؤسسة محدودة وهي ذات طابع عائلي يخلط بين المؤسسة والأموال الخاصة بهم مما يؤدي إلى تسيير غير كفؤ للنقدية والإفراط في سحب الأرباح النقدية من المشرع مما ينتج عنها مشاكل مالية.
- عدم الاهتمام بالنظم المحاسبية في المؤسسة بشكل كبير
- صعوبات التمويلية المتعلقة بالنظام المالي الجزائري وتتمثل في ما يلي:

– غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل.

– غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض

– محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عمليات الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع غلى التنافس.

– مركزية منح القروض؛

– حداثة وضيق نطاق وآليات التمويل الجديدة كرأس المال المعاصر والتمويل التأجيري في الجزائر مما يقلل من دورها في تمويل مؤسسات القطاع.

- بالإضافة إلى صعوبات تسويقية وإنتاجية وتتمثل في[1]:

– اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القيام بالبيع المباشر وهذا ما يزيد من الأعباء التسويقية

– تفضيل الجهات الحكومية التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات متعددة منها: انتظام التوريد

– إن معظم المواد الخام والموارد الأولية هي مستورة من الخارج هذا ما يجعل تكلفة نقل المواد الأولية للولاية مرتفعة جدا وما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية.

– عدم قيام هذه المؤسسات بالدراسة الفنية والتسويقية فهذا يؤثر على مستوى التكاليف الكلية؛

– عدم اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحدى أجزاء سلسلة نشاطها.

– عدم وجود أسواق جديدة بسبب تدفق السلع المستوردة.

– عدم وجود حماية كافية للمنتج المحلي مقابل نظيره الأجنبي.

[1] بامة إبراهيم، **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل، مرجع سابق**، ص267.

– عدم تطوير الاتفاقات التجارية الخارجية.

صعوبات عقارية: وتتمثل في: رغم جهودات الدولة في تقديم تسهيلات الحصول على العقار الموجه للاستثمار، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كطول مدة الدراسة الملف والحصول الفعلي على العقار والتي قد تصل إلى سنتين أو 3سنوات بالإضافة إلى الرفض الغير مبرر من طرف اللجنة

صعوبات إدارية

إنشاء المحسوبية والرشوة في الإدارات هيمنة المؤسسات الكبيرة على السوق المحلي، رغم المجهودات التي قامت بها الدولة في هذا المجال مثال ذلك في ما يخص المؤسسات التي تنشط في مجال أشغال البناء والطرقات فرضيت الدولة من خلال قانون الصفقات العمومية أن نسبة20% من إنجاز المشروع يكون موه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و80% للمؤسسات الكبيرة إلا أن هذه النسبة تعتبر ضعيفة جدا.

- تعقيدات إجراءات التأسيس للمؤسسة خاصة إذا كانت في شكل شركة.
- يعتبر التأمين الاجتماعي الذي تفرضه الدولة عبء كبير على صاحب العمل في بداية نشاط المؤسسة.
- تكون الضرائب الخاصة بالمحيط البيئي والناتجة عن النفايات الصناعية عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- غياب الشفافية في مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صعوبات مالية

وتتمثل في ما يلي[1]:

[1] بامة إبراهيم، **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل، مرجع سابق**، ص268.

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون رأس مالها صغير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبالتالي تكون ضماناتها محدودة وهذا يؤدي إلى عزوف البنوك على تمويلها لقروض طويلة الأجل.
- مشكلة التسيير الإداري البيروقراطي للبنوك.
- المركزية في منح القروض لموجهة للمؤسسات المتوسطة والتي تكون على مستوى المديرية العامة في العاصمة.
- المركزية في الحصول على التحفيزات المالية من طرف ANDPME– FGAR بسبب عدم وجود مقر لهاته الهيئات في بعض الولايات.

صعوبات قانونية وسياسية

وتتمثل في[1]:

- عدم استقرار النصوص القانونية فمن خلال التذبذب السياسي الذي تعيشه الدولة فهذا يؤثر على الترسانة القانونية، بحيث كل ما أتى وزير جديد ألغي القوانين السارية المفعول وأصدر قوانين جديدة والتي تكون في غالب الأحيان منافية للقوانين السابقة؛
- نظر السياسية التقشف في نختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة التي تستفيد من التحفيزات الجبائية في مختلف الهيئات الداعمة بحيث قامت بإلغاء عدة نشاطات مهمة بالنسبة وعدم الاستفادة من الكثير من الامتيازات.
- قيام الدولة بتجميد الاعانات المالية فعلى سبيل المثال العديد من المؤسسات من ANSE حصلت على الموافقة النهائية على المشروع لكن بسبب العسر المالية فهي في حال تعطيل مؤقت إلى غاية حصولها على الإعانة المالية.
- حصر مجال وزيادة القيود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من تلك التحفيزات؛
- تبني الدولة سياسة تسقيف استيراد الآلات ومختلف أنواع العتاد النقل، أدى إلى إيقاف تلك المؤسسات عن العمل، بحيث أصبحت العديد من المؤسسات التي دفعت

[1] بامة إبراهيم، **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل، مرجع سابق**، ص268.

كامل مبلغ العتاد للمورد في انتظار وصوله بحيث تصل مدة الانتظار إلى 3 سنوات؛

- قاعدة 51/49 التي تحول دون تحقيق الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، إضافة إلى صعوبات أخرى.

الصعوبات الفنية[1]

- الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية
- استخدام أجهزة أقل حداثة أو أقل تطور مقارنة مع تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة؛
- عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العلمية؛
- عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية؛
- صعوبة الحصول على المدخلات المادية لإنتاج؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي وفقا لدراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(2004) من بين الصعوبات التي تواجهها الشركات الصغيرة المتوسطة في البلدان النامية، نقص المعلومات (عن الأسواق والمعايير، والحواجز التي تعرضت الدخول والخروج والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الأسواق)؛
- نقص الكفاءات البشرية المسيرة: فمعظم المؤسسات هي مؤسسات مصغرة أو صغيرة وهي تمثل 94% وتبقى المؤسسات المتوسطة قليلة وبالخصوص العاملة في القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية ومهمة تسيير هذه المؤسسات غالبا ما توكل إلى أحد أفراد العائلة الذي يعتمد على الخبرة في الممارسة ولم يتلق تكوينا متخصصا في الإدارة فكثيرا منهم لا يميز بين المواقف الإدارية المختلفة ويحاول معالجة

[1] ديشي يوسف، شرارة وليد، **الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المجلد11، العدد01، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة2022، ص ص406-407.

مختلف المشاكل من خلال الحلول المتاحة له ولو أنها لم تعد تواكب التطورات الحاصلة، فالتغيرات البيئيةوتعقدها تخفي العديد من المشاكل وتبقيها نشطة ومؤثرة ولا يستطيع هواة الإدارةاكتشافها لأنها تقتضي التشخيص وجمع معلومات ومعطيات قد يصعب الوصول إليها وإن توافرت في عصر الرقمنة فإنها تعتبرمن المجاهيل التي لا يستدعى البحث عنها يشير سيرت ومارست إلى ضرورة تشكيل ما يسمى بالفائض التنظيمي.

- Le surplus Management des organisations theories comceptcas-organisation-j-michel.

وهو الفائض الذي تلجأ إليه المؤسسة المواجهة التهديدات المحتملة والفرص المتاحة والتي تغير في الحقيقة عن البناء الاستراتيجي الذي يعتبر وسيلة للمحافظة على المؤسسة و يحفظ كيانها من حيث البقاء الاستمرارية ولنمو وهو تصرف إداري تنظيمي مغيب تماما في كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى مشكلة الرسوم الجمركية وهي التنازلات التي قدمتها وزارة المالية الخاصة بالرسوم الجمركية من 2002 فإن نسب التخفيض على المنتجات الصناعية كانت منخفضة جدا5% في حين أن الرسوم الجمركية المفروضة على المكونات من قطع غيار المخصصة للتركيب الصناعي ظلت مرتفعة15% .

ذلك أن التخفيض على المنتجات الصناعية يخدم السلع الأجنبية في حين أن ارتفاع نسبة الرسوم على الأجزاء الصناعية يحرم الصناعة الوطنية.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لسريان أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مشكل التكوين المهني وانعدام اليد العاملة المؤهلة: إن نقص العمال المؤهلين وقلة المراكز التقنية يؤثر على نوعية المنتوجات المعروضة وعلى إنتاجية المؤسسة والعمل والكفء خو من أهم العوامل الإنتاج الذي يجب أن يحظى باهتمام واسع وتوفير كل الظروف والعوامل لتحسين المؤسسة كما ونوعا, لذلك يمثل قطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي الشامل ومن أهم مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تواكب التطورات لذلك نتطرق إلى مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

الفرع الأول: ترقية المحيط المالي والإداري

يعتبر المحيط المالي والإداري من بين المجالات التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالوسائل المادية والنقدية هي بمثابة أساس كل مشروع يتم إنشائه ولهذا يجب أن يحظى الجانب المالي بالأهمية خاصة في كيفية توجيهه ومراقبته وهذا ما تسعى إليه الدول التي تهدف إلى تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله في مستوى التغيرات الحاصلة على الصعيدين المحلي والدولي وحتى تفوز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها يجب أن تحظى بعلاقات متميزة خاصة مع الهيئات البنكية لتمويل احتياجاتها وذلك عن طريق[2]:

- إنشاء بنك للمعلومات يسمح للهيئات المالية بمعالجة الملفات في مدة قصيرة وتخفيض المخاطر اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إحداث طرق تمويل جديدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم خدمات إدارية ذات مستوى عالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس تنظيمات آليات وأدوات للتمويل مكيفة مع الاحتياجات المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعميم تطبيق "التمويل الإيجاري" والذي يسمح بالتمويل الكلي للاستثمار بدون الإخلال بالاستغلال المالي للمؤسسة ورأسمالها المخاطرة معنى هذه العملية

[1] بن كاملة محمد عبد العزيز، (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين العراقيل والتحديات التنمية– عرض نتائج)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد04، سبتمبر2012، ص40.

[2] **نفس المرجع**، ص ص41–42.

أنه ليس من الضروري قيام المستثمر بشراء الأصول الثابتة لغرض مع الاختلافات المترتبة عن امتلاك الأصل الضمانات وتكلفة الإفلاس.

- إنشاء صناديق لضمان القروض الموجة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء شركات مالية لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطر.
- التخفيض من شروط الدخول إلى الأسواق المالية.
- ترقية القروض الجماعية التي تشترك في تقديمها مجموعة من البنوك مع توزيع المخاطر المحتملة أما بالنسبة لترقية المحيط الإداري الذي هو عامل يساعد على تبسيط الإجراءات وتخفيض الطرق التي تعرقل بعض التطبيقا الميدانية قصد تشجيع وترقية الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية كما يجب تنمية كل العمليات التي من شأنها تحقيق الفعالية بين القطاعات والتي تعطي أهمية للاستثمار.

لذلك نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع.

الفرع الثاني: الترقية على مستوى التأهيل

يعتبر التأهيل عاملا أساسيا من العوامل الحاسمة لبقاء وتطور النسيج الصناعي إذ أن المنافسة الاقتصادية وتحرير التجارة مرتبطان أكثر فأكثر بنوعية الإنتاج الشامل الذي يبدأ بالعنصر البشري وينتهي إلى المحيط العام تشريعا وقانونا[1].

وضع برنامج تأهيل يسنح بإخراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دائرة التقليد إلى آفاق الاحتراف بمعنى تطوير المؤسسة حتى تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءات في استخدام المواد التي تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية وبرنامج التأهيل يضم مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف مالي واقتصادي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات

[1] بن كاملة محمد عبد العزيز، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين العراقيل والتحديات التنمية– عرض نتائج، مرجع السابق**، ص43.

وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها الإجراءات واصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية الإنتاجية الاستثمارية والتسويقية لذلك من بين أهم أهداف برنامج التأهيل لسير نظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي[1]:

1.الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية.
- تزويد أرباح العمل بمفهوم ثقافة المؤسسات لتدعيم إمكانية التسيير.

2.توسيع مجال التسويق عن طريق:

- تلبية حاجات المستهلك الحقيقة للمنتج الحقيقي الأجنبي.
- الاستغلال الأمثل للثروات المتاحة من أجل توفير فرص ملائمة للتصدير.
- لوحة قيادة القطاع والتي تضم سلسلة من المؤشرات الاقتصادية بصفة منتظمة ودورية تسمح بمتابعة تطور الوضعية الاقتصادية.

الفرع الثالث: الترقية على مستوى العقار[2]

إن عملية تطهير المحيط الاستثماري ضرورة ملحة في إدارة تنظيم السياسية الاقتصادية لهذا فإن أحد مكونات المحيط الذي يعرقل الاستثمار هو العقار وذلك لغياب استراتيجية في خلق إنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

لذلك تم وضع سياسة واضحة في مجال العقار الصناعي يشكل تحفيزا لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الإشهار ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق مايلي:

- إنجاز دراسة تتعلق بتحديد جميع الأراضي مع تمثيل حدودها ومساحتها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تمثل الدعامة الأساسية لإعداد الخريطة الحيزية لنسيج الوطني لقطاع المؤسسات

[1] **المرجع سابق**، ص44.

[2] نفس المرجع، ص ص 45-46.

- إنشاء وكالة تتولى تسوية إجراءات الحصول على العقار.
- **الترقية على مستوى التكوين:** وذلك من خلال إعداد برامج للتكوين موجهة لمسيري ثقافة وكفاءة التسيير.

ونظيرا لما يتميز به الاقتصاد من تطورات تكنولوجية معقدة فإن تكوين الإطارات وفقا لتطبيقات والنماذج الحديثة للتسيير أصبح من الأولويات التي أن يرتكز عليها حتى تتمكن من مواكبة التغيرات الحاصلة وهذا بتوفير السبل للوصول إلى استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المبادلات المستقبلية وعلى هذا المستوى يتمثل دور الول في تأمين ديمومة التكوين على أساس إطار سياسي كلي يستهدف التطور الدائم لتكوين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- سياسة تقييم للموارد البشرية من أجل تخطيط وتسهيل مسار الوسائل والنشاطات البيداغوجية.
- مشاركة واسعة لمستخدمي القطاع على مستويات التكوين.
- **الترقية على مستوى المناولة:** المناولة هي جميع العلاقات التعاونية والتكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية التجارية بموجبها تقوم منشأة مقدمة لأشغال بتشغيل منشأة أو أكثر منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد.
- تأمين تسويق منتوجاتها بسهولة وتحسين أدائها.
- تشجيع المبدعين لإقامة مشاريع جديدة تساهم في نوع من النشاط وتعتبر المناولة فضاء واسعا للمبادلات المحلية وللتنمية عملت بها دول متقدمة ونامية كونها الأداة المفضلة لتكييف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيجب العمل على ترقيتها وتطويرها

الخاتمة

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها وديناميكيتها، مرتبط ارتباط وثيقا بالجهود المبذولة من قبل السلطات الحكومية لدعمها وتنميتها، وتمكين أهمية هذه المؤسسات في دعم التنمية الاقتصادية وترقية الاستثمار الوطني وخلق مناصب شغل والقضاء على أزمة البطالة، والمساهمة في التخطيط المستقبلي، التابع من دورها في التوظيف، وقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة تطورات حيث أصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه المؤسسات بالإضافة إلى التشريعات قامت الحكومة الجزائرية بإقامة مجموعة من الهيئات والهياكل الداعمة والممولة لها في إطار القانون ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أونساج سابقا.

إن الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية هي أحد خيارات والحلول الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في تمويلها.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف بشكل كبير من حدة البطالة، فهي تمتاز بكثافة عمالية كبيرة والمعدات المتطورة بسبب صغر حجمها ومساهمتها برأس مال صغير، فهي تعتمد على العمالة الكثيفة مقابل تخليها عن الآلات والمعدات وبهذا فهي توفر مناصب شغل للعديد من أفراد المجتمع، كما تساهم بشكل كبير في تنمية الصادرات من خلال قدرتها على الولوج إلى الأسواق العالمية بسهولة كبيرة، وبالتالي خلق القيمة المضافة خاصة وأنها تشكل الأساس لاقتصاد الوطني في الجزائر.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات اقتصادية كبيرة تتطلب منها التألقم والتفاعل مع التطورات الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية والتنظيمية في العالم وذلك بإعادة تأهيل كضرورة حتمية قصد التكيف مع المنافسة الدولية.

لذلك تعتبر النتائج التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج إيجابية ومرضية على جميع الأصعدة وهذا مما أدى بالعديد من الدول لتبني هذا النوع من

المؤسسات على غرار الجزائر التي لازالت ولحد الآن تعتمد مصدر وحيد للدخل وهو النفط من أجل تمويل أنشطتها المختلفة بدلا من الرقي بهذه المؤسسات لذلك يجب العمل على وضع هياكل تنظيمية وميكانيزمات تحكم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها المساعدة على ترقيتها من خلال فتح مناصب عمل وزيادة الإنتاج بمختلف أنواعه وزيادة فتح المنافسة والاستثمار على المستويين المحلي والأجنبي وهذا ما يؤدي إلى زيادة وتنمية النشاط الاقتصادي.

في حين تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات عديد تحول دون تنمية قدرتها واسهامها الفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، أغلبها معوقات مالية وغير مالية وإدارية ومشاكل متعلقة بالعقار ومعوقات التموين ومشاكل تسويقية وفنية.

ولكن يجب الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم اللازم لها حتى تتمكن من اجتياز الصعوبات التي تواجهها وذلك بتحسين المناخ الاستثماري.

التوصيات

بناء على ما تقدم من نتائج وملاحظات فيما يتعلق بموضع البحث يمكن تقديم بعض الاقتراحات لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- إنشاء بنك المعلومات يسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة للملفات وتخفيض المخاطر اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يسمح بتحليل أفضل وملموس لمخاطرها.
- العمل على تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي المزدوج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع قطاع الصناعة باعتباره المصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق الثروة وتوفير قدر معتبر من مناصب العمل.

- دعم الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها من خلال إنشاء شبكة المعلومات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم القطاعات التي تنشط فيها وتوزيعها على المناطق.
- ضرورة إجراء دراسات ميدانية أخرى أكثر شمولا للوقوف على معوقات تطوير وسبل تنمية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تعزيز فكرة المقاولاتية والعمل الحر باستحداث برامج أكاديمية وتعليمية في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المعاهد والجامعات.
- الاهتمام بالبحث والتطوير لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل اقتحام الأسواق العالمية.
- محاربة البيروقراطية والفساد والتأكيد على الشفافية.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث يمكن التأكيد على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها آفاق واعدة في المستقبل وهذا بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من إرادة سياسية لتطوير هذه المؤسسات وإلى ما تملكه من مؤهلات وموارد طبيعية وبشرية هائلة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القوانين:

1. القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية عدد 77
2. قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 02

الكتب:

1. بامة إبراهيم، دور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الشاملة في الجزائر
2. حسن عالي، استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، جامعة وهران ، بدون مجلد، بدون عدد، بدون سنة.
3. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية ، الطبعة لا توجد ، مطبعة البحيرة،، مصر، أكتوبر 2008.

المقالات:

1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الشراكة بواسطة برنامج MEDA، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر
2. سنيوطي حكيم، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة2001)، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد2، 12ديسمبر2018.

4. بامة إبراهيم، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل، ولاية أدرار.
5. بعوني لسلى، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010) ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3 المجلد السادس ، العدد الثاني، 2017.
6. بن كاملة محمد عبد العزيز، (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين العراقيل والتحديات التنمية- عرض نتائج)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد04، سبتمبر2012.
7. بوحالة الطيب/ بن يكن عبد المجيد، (النظام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد04، العدد04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر2019.
8. بوسالم بوبكر وآخرون ، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المقاولاتية في الجزائر ، أبحاث اقتصادية معاصرة ، العدد01، السنة2018.
9. ديشي يوسف، شرارة وليد، (الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، المجلد11، العدد01، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة2022.
10. صالحي سلمى، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء الاقتصادية والتجارة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المجلد 5، العدد01، السنة2021.

11. قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، واقع المؤسسات الصغيرة والناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية، مجلة البناء الاقتصادي ، جامعة الجلفة، العدد الثاني، السنة، .
12. مداني جمال الدين، (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين العراقيل وتحديات التنمية)، مجلة جديد الاقتصاد. دون عدد، دون سنة.
13. مداني جمال الدين، أشرف شنوف الصادق، (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات)، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد16، العدد01، جامعة وهران2، وهران، الجزائر،2021.
14. ناصري ربيعة، (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الوطني)، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد03، العدد01، جامعة طاهري محمد، الجزائر.2021.

الأطروحات:

1. إقلولي و ولد رابح صافية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين قانوني 01-18 و17-02 ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو ، 28 نوفمبر 2019
2. جيلاني خديجة، بطيب فوزية ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2018-2019.
3. خباش وليد، فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، 2018، 2019.

4. خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007، 2012، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2013/2012.
5. مداني جمال الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد1(2021)، جامعة وهران2، الجزائر.
6. رابح خوني، نظام المشاركة نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر، 2009-2010.
7. سارة عدوان، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015/ 2016.
8. سلطاني محمد رشدي، (آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد39/38، جامعة محمد خيضر، بسكر، الجزائر.
9. شعباني لطفي و زرقواد وسام، واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس الفترة (2007-2015).
10. عايدة مهدي،(تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر على ضوء بعض المعطيات الدولية، جامعة الجزائر3.
11. العباسي محمد ، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير، دراسة ولاية اليزي 2001-2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

المواقع الإلكترونية:

1. مفهوم التنمية الإقتصادية و الإستثمار،موقع الكتروني
https://universitylifestyle.net/

الفهرس

المحتويات

شكر وعرفان 3

مقدمة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفصل الاول: ..... أ

الإطار القانوني و المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية. ..... أ

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2

المطلب الأول: تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2

المطلب الثاني: أهداف ، أهمية ووظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 11

المطلب الثالث: أشكال ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 14

المبحث الثاني: مصادر تمويل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 20

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 20

المطلب الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 26

المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 30

المبحث الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية 33

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 33

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات التنمية الاقتصادية وأهدافها. 37

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية 46

خلاصة الفصل. 50

الفصل الثاني 51

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية 51

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار الوطني. 53

المطلب الأول: دور الهيئات والمؤسسات الداعمة للاستثمار في الجزائر 53

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الشراكة 59

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي 63

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل. 65

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة 65

المطلب الثاني: واقع التشغيل في الجزائر 70
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة..... 74
المبحث الثالث: التحديات التي تعرقل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والحلول المقترحة لزيادة التنمية. . 79
المطلب الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 79
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لسريان أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 84
الخاتمة 85
قائمة المصادر والمراجع 85
الفهرس 85

الملخص

هذه الدراسة تتحدث حول المؤسسات ص و م في الجزائر والدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد وأيضا الآليات المهمة في ترقية المالية ولذلك أنشأت السلطات الجزائرية مجموعة من الآليات والهياكل لدعم هذه المؤسسات والارتقاء بها وهذا يهدف إلى تقديم الدعم المالي.

لذلك هذا البحث واضح لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل لذلك الحكومة الجزائرية تحاول طرح العديد من الطرق والسياسيات من أجل توفير فرض العمل والتشغيل من البطالة في إطار عمل برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تستهدف زيادة عدد هذه الشركات وتحسينها

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة واسعة حول الاستراتيجيات الاقتصادي المتطورة في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات ص و م و تأثيرها على مختلف المجالات الاقتصادية كالتوظيف وتنمية الصادرات وخلق القيمة المضافة

أيضا المؤسسات ص و م تعاني من عدة عراقيل وتحديات تقلل من سريانها بشكل صحيح. وهذا مما أدى إلى اقتراح جملة من الحلول.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الاقتصاد – آليات – تحسن المالية– البطالة– مناصب العمل– التشغيل– الشركات– تطور الاستثمار.

Abstaract:

Therefore, the Algerian authorities have established a set of mechanisms and structures to support and upgrade these institutions and this aims to provide financial support.

Also, the goal of this research is clear to the role of small and medium-sized enterprises in the field of employment, so the Algerian government is trying to put forward many ways and policies in order to provide employment and employment from unemployment within the framework of development programs and economic recovery by taking a set of measures and laws aimed at increasing the number of

Also, the aim of this study is to give a broad view on the evolving economic strategies in Algeria and their relationship with the P & M institutions and their impact on various economic fields such as employment, Export Development and value added creation

Also, the Y and M institutions suffer from several obstacles and challenges that reduce their proper functioning. This led to the proposal of a number of solutions.

Key words:

Small and medium enterprises – economy – mechanisms - financial improvement - unemployment - employment positions - employment - Enterprises-Investment Development.